



الملف الصحفي

ليوم (الجمعة)

01 ربيع الأول 1448 هـ

14 اغسطس 2026 م

الم	من	الموضوع
2	1	أهم المستجدات المحلية
11	3	أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)
32	12	المقالات (ذات العلاقة بالوزارة وقطاعاتها)
33	33	أخبار الهيئة السعودية للمياه
34	34	أخبار شركة المياه الوطنية
35	35	أخبار صندوق التنمية الزراعية
36	36	أخبار المركز الوطني لكفاءة وترشيد المياه (مائي)
37	37	أخبار المركز الوطني لأبحاث وتطوير الزراعة المستدامة (استدامة)
38	38	أخبار المركز الوطني للأرصاد
41	39	أخبار المركز الوطني للنخيل والتمور
42	42	أخبار المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي
45	43	أخبار المركز الوطني لإدارة النفايات (موان)
70	46	تقارير ومؤشرات عامة

أهم المستجدات المحلية	تصنيف الخبر	1448-03-01	تاريخ الخبر
	الكاتب	3	تكرار الرصد



“الغطاء النباتي” و “مروج” يوقعان عقود أول مشروع وطني لاستدامة الغابات بقيمة

40 مليون ريال



حسين القفيلي - نجران

رعى معالي نائب وزير البيئة والمياه والزراعة المهندس منصور بن هلال المشيطي توقيع عقود مشاريع الإدارة المستدامة للغابات، بين المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر ومؤسسة مروج الأهلية بقيمة 40 مليون ريال كأول مشروع وطني من نوعه يستهدف تعزيز استدامة الغابات والحفاظ على قيمها البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وترسيخ دور القطاع غير الربحي في دعم المستهدفات البيئية الوطنية بما يضمن استدامة الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية. وخلال تدشين المشاريع، أكد معالي نائب وزير البيئة والمياه والزراعة المهندس منصور بن هلال المشيطي أهمية العمل التشاركي وتكامل الجهود بين القطاع الحكومي والقطاعات غير الربحية والمجتمع المحلي في تحقيق الإنجازات البيئية، لافتاً إلى أن الشراكة مع مؤسسة مروج الأهلية تمثل خطوة استراتيجية للاستفادة من خبراتها في الإدارة المستدامة للغابات، بما يدعم جهود الحفاظ على مواردنا الطبيعية وتنميتها.

من جانبه، أكد الرئيس التنفيذي للمركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر المهندس أحمد بن صالح العيادة أن هذه المشاريع تمثل خطوة نوعية وتحولاً مهماً في منهجية العمل الوطني، من خلال الانتقال إلى إدارة أكثر تكاملاً واستباقية، تستند إلى التخطيط طويل المدى، ورفع كفاءة التدخلات وفق الأولويات والاحتياجات الفعلية لكل موقع، لافتاً إلى أن الشراكة مع مؤسسة مروج الأهلية تعكس حرص المركز على توسيع نطاق الشراكات مع القطاع غير الربحي، وتمكين الجمعيات البيئية والمجتمعات المحلية من الإسهام بفاعلية في حماية الغابات وتنميتها، بما يعزز كفاءة العمل الميداني ويرفع أثر المبادرات والمشاريع البيئية. بدوره، أكد الرئيس التنفيذي لمؤسسة مروج الأهلية المهندس محمد بن عبدالعزيز باجري، أن توقيع هذه العقود يعكس الدور المحوري للمؤسسة كشريك تنموي في تعزيز استدامة الغابات، وتحويل المبادرات البيئية إلى مشاريع نوعية ذات أثر ملموس، مشيراً إلى أن المشاريع تركز على الإدارة

المستدامة للغابات، ورفع مستوى العناية بها، واستعادة المواقع المتدهورة وتعزيز الغطاء النباتي، مضيًا أن تنفيذ المشاريع يراعي التنوع البيئي وخصوصية كل منطقة، مؤكدًا أن المؤسسة تنظر إليها كاستثمار طويل الأمد في رأس المال الطبيعي ومستقبل المجتمعات المحلية، بما يسهم في تحسين البيئة الطبيعية وتعزيز الغطاء النباتي وجودة الحياة، ويدعم مستهدفات رؤية السعودية 2030 ومبادرة السعودية الخضراء.

ويأتي توقيع عقود هذه المشاريع ضمن جهود مركز الغطاء النباتي لبناء منظومة وطنية متكاملة لإدارة الغابات وحمايتها وتنميتها، من خلال اعتماد منهجيات علمية وتقنيات حديثة تسهم في رفع كفاءة التخطيط واتخاذ القرارات المتعلقة بحماية الغابات وإعادة تأهيلها وتنميتها. ويتمثل دور "مروج" في إدارة العمليات الميدانية في تنمية الغابات وتعزيز استدامتها وتمكين الجمعيات البيئية وتأهيلها، و دعم إشراك المجتمع المحلي بما يضمن رفع كفاءة القطاع غير الربحي، وتوفير فرص عمل مستدامة لأبناء المناطق المستهدفة، وتحويل الغابات إلى أصول بيئية واقتصادية حيّة تدعم الأمن الغذائي والاقتصاد الأخضر.

وانطلقت الخطة التنفيذية للإدارة المستدامة للغابات باختيار مواقع الغابات، وتحليل خصائصها البيئية والمكانية والاجتماعية والاقتصادية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وتقنيات الاستشعار عن بُعد (RS)، بما يتيح تحليل الخصائص الطبوغرافية، ومؤشرات التدهور البيئي، والعوامل المناخية، وإمكانية الوصول إلى المواقع، ومن ثم تحديد أولويات التدخل وفقًا لاحتياجات كل موقع وخصائصه. وتتضمن الخطة 6 مسارات متكاملة للإدارة المستدامة للغابات، تشمل تحسين صحة الغابات، والوقاية من حرائق الغابات واستعادتها، وإعادة التأهيل، وإشراك أصحاب المصلحة وتعزيز الاستثمار، ورصد الغابات ودعم البحث العلمي والابتكار، إلى جانب دراسة التحديات والمخاطر ووضع الإجراءات المناسبة للتخفيف من آثارها. ويعكس هذا التعاون حرص الطرفين على ترسيخ التكامل المؤسسي وتوسيع مشاركة القطاع الثالث والمجتمعات المحلية، والاستفادة من التقنيات الحديثة والخبرات الوطنية والدولية، بما يسهم في تطوير ممارسات مستدامة لإدارة الغابات، وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات البيئية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 ومبادرة السعودية الخضراء.



أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)	تصنيف الخبر	1448-03-01	تاريخ الخبر
	الكاتب	6	تكرار الرصد



تأهل "مبادرة التشجير الحضري" لبيئة مكة



مناحي القريشي - الطائف

شارك فرع وزارة البيئة والمياه والزراعة بمنطقة مكة المكرمة ممثلاً بقسم المبادرات الخضراء بإدارة القطاع غير الربحي والحلول الزراعية، في ورشة العمل التي نظمتها الهيئة الملكية لمدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة بعنوان «التصميم الإبداعي للفرص التنموية في مدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة».

وقدم خلال الورشة مدير قسم المبادرات الخضراء بالفرع د. علي بن إبراهيم الزبيدي خمس مبادرات تنموية وبيئية، شملت التشجير الحضري، وتأهيل واستثمار المزارع المهملة، والاستفادة من المخلفات الزراعية، والتوعية والإرشاد، إضافة إلى المبادرات المرتبطة بالقطاع الحيواني والسمكي.

وشهدت الورشة عملية تصويت من الجهات المشاركة على المبادرات والفرص المطروحة، وأسفرت النتائج عن تأهل مبادرة التشجير الحضري والمواقع المستهدفة بالعاصمة المقدسة للمرحلة التالية، باعتبارها إحدى الفرص الواعدة التي تحظى بأولوية في مجال تحسين المشهد الحضري وتعزيز الغطاء النباتي والاستدامة البيئية.

أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)	تصنيف الخبر	1448-03-01	تاريخ الخبر
	الكاتب	5	تكرار الرصد



«بيئة العاصمة المقدسة» و«التجارة» تعززان التنسيق في أعمال اللجان المشتركة



د. منصور نظام الدين: مكة المكرمة:-

عقد مكتب وزارة البيئة والمياه والزراعة بالعاصمة المقدسة اجتماعاً تنسيقياً مع فرع وزارة التجارة بالعاصمة المقدسة، بهدف تعزيز أوجه التعاون والتكامل بين الجهتين، ورفع مستوى التنسيق في الأعمال والمهام المشتركة. وجرى خلال الاجتماع مناقشة أعمال اللجان المشتركة والمرتبطة بين الجهتين، واستعراض أوجه التعاون والتنسيق القائم، إلى جانب بحث سبل تطوير آليات العمل وتعزيز التكامل في أعمال اللجان القادمة، بما يساهم في رفع كفاءة الأداء وتوحيد الجهود وتحقيق الأهداف المشتركة.

وأكد مدير مكتب وزارة البيئة والمياه والزراعة بالعاصمة المقدسة، المهندس غالب بن يحيى حامضي، أن الاجتماع يأتي في إطار حرص المكتب على تعزيز الشراكة والتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، مشيراً إلى أن التكامل بين الجهات يساهم في رفع كفاءة أعمال اللجان المشتركة وتسريع إنجاز المهام وتحقيق مستهدفاتها بكفاءة وفعالية. وأضاف المهندس حامضي: «نحرص على استمرار التنسيق والتعاون مع فرع وزارة التجارة بالعاصمة المقدسة، وتبادل الخبرات وتوحيد الجهود بما يحقق الأهداف المشتركة، ويساهم في الارتقاء بجودة الأعمال والخدمات المقدمة للمستفيدين».

أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)	تصنيف الخبر	1448-03-01	تاريخ الخبر
	الكاتب	5	تكرار الرصد



بالتعاون مع جامعة أم القرى

«بيئة العاصمة المقدسة» تعزز الاستدامة وتمكّن الكفاءات الشابة



مكة المكرمة . ماحلة الغامدي

نُفذ مكتب وزارة البيئة والمياه والزراعة بالعاصمة المقدسة ورشة عمل بعنوان «التميز في حماية البيئة 2030»، استهدفت طلاب وطالبات التخصصات البيئية المتدربين بالمكتب، وقدمتها الدكتورة تساهيل صالح البيشي، أستاذ الكيمياء الحيوية المساعد بجامعة أم القرى.

وتناولت الورشة مفهوم حماية البيئة والاستدامة، ومستهدفات رؤية المملكة 2030، إلى جانب التعريف بالتقنيات الحديثة والابتكار والذكاء الاصطناعي ودورها في إيجاد حلول للتحديات البيئية.

وأكد مدير المكتب المهندس غالب بن يحيى حامضي أن الورشة تأتي ضمن جهود المكتب في تأهيل وتمكين الكفاءات الوطنية الشابة، وتعزيز التعاون مع جامعة أم القرى، وربط الجانب الأكاديمي بالتطبيق العملي، بما يسهم في تحقيق مستهدفات الاستدامة البيئية ورؤية المملكة 2030.

أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)	تصنيف الخبر	1448-03-01	تاريخ الخبر
	الكاتب	1	تكرار الرصد



توقيع عقد استثماري لإقامة مشروع دواجن بمساحة تتجاوز 5 ملايين متر مربع

بريدة - واس

وقّع فرع وزارة البيئة والمياه والزراعة بمنطقة القصيم، وجمعية وطني لمنتجات الدواجن التعاونية، عقدًا استثماريًا لتخصيص موقع بمساحة تتجاوز (5) ملايين متر مربع في مدينة بريدة، لإقامة مشروع متخصص لإنتاج الدواجن بالمنطقة.

ومثل الجانبين في التوقيع مساعد المدير العام للشؤون الفنية بفرع الوزارة المهندس صلاح العبدالجبار، والمدير التنفيذي لجمعية وطني لمنتجات الدواجن التعاونية حسن الشهراني.

وأكد العبدالجبار أن توقيع المشروع يأتي في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز منظومة الأمن الغذائي بالمملكة، ورفع نسب الاكتفاء الذاتي من الدواجن ومنتجاتها، بما يساهم في تلبية الطلب المتنامي على المنتجات الوطنية عالية الجودة، ودعم التنمية الاقتصادية والزراعية المستدامة، تحقيقًا لمستهدفات رؤية السعودية 2030.

ويبين أن المشروع يُعد امتدادًا لعدد من المشروعات الاستثمارية التي جرى تسليمها في المنطقة، ضمن جهود فرع الوزارة لتعزيز الاستفادة من الفرص الاستثمارية والمواقع الجاهزة للاستثمار، وتحفيز الاستثمارات النوعية في القطاع الزراعي، بما يعزز من إسهامه في تنمية المنطقة، ويدعم تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة.

أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)	تصنيف الخبر	1448-03-01	تاريخ الخبر
	الكاتب	1	تكرار الرصد



"بيئة رفحاء" تكثف رقابتها على أسواق التمور ضمن حملة "من المزرعة إلى المستهلك"

رفحاء - واس

كثف مكتب وزارة البيئة والمياه والزراعة بمحافظة رفحاء، ممثلاً بقسم الرقابة والامتثال، الجولات الرقابية الميدانية على أسواق بيع التمور، ضمن أعمال الحملة الحادية عشرة "من المزرعة إلى المستهلك.. نحافظ على جودة وسلامة التمور"، واتخذ الإجراءات النظامية بحق المخالفين.

وهدفت الجولات إلى التحقق من مصادر التمور وجودتها وسلامتها، والتأكد من التزام منافذ البيع بالاشتراطات والأنظمة المعتمدة، بما يضمن وصول منتجات آمنة وعالية الجودة إلى المستهلك.

كما تضمنت الجولات توعية البائعين بأهمية الالتزام بأفضل الممارسات في تداول التمور وعرضها، ورفع مستوى الامتثال للمتطلبات النظامية، بما يسهم في تعزيز جودة المنتجات الزراعية وحماية المستهلك.

وأكد المكتب، أن هذه الجولات تأتي ضمن جهود وزارة البيئة والمياه والزراعة لتعزيز الرقابة على الأسواق، ورفع مستوى الالتزام بالأنظمة والتعليمات، ودعم منظومة سلامة وجودة المنتجات الزراعية في مختلف منافذ البيع.

أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)	تصنيف الخبر	1448-03-01	تاريخ الخبر
	الكاتب	2	تكرار الرصد



مكتب وزارة البيئة والمياه والزراعة بمحافظة رابغ يكثف الجولات الرقابية على مزارع

المحافظة



د. منصور نظام الدين :رابغ:-

كثف مكتب وزارة البيئة والمياه والزراعة بمحافظة رابغ جولاته الرقابية والإرشادية على المزارع في المحافظة والمراكز التابعة لها، ضمن خطة ميدانية تستهدف رفع مستوى الامتثال لنظام الزراعة، ومتابعة الحالة الصحية للمحاصيل، والإسهام في تعزيز استدامة القطاع الزراعي، بما ينسجم مع مستهدفات وزارة البيئة والمياه والزراعة ورؤية المملكة 2030.

وشملت الجولات الوقوف على المزارع، ومتابعة تطبيق الاشتراطات الفنية والزراعية، وجمع العينات الدورية ورصد أي ملاحظات قد تؤثر على سلامة الإنتاج أو البيئة الزراعية، إلى جانب تقديم التوجيهات والإرشادات للمزارعين حول أفضل الممارسات الزراعية، وطرق المحافظة على الموارد الطبيعية، وآليات الوقاية من الآفات والأمراض النباتية، بما يساهم في رفع جودة وكفاءة الإنتاج. ويؤكد مكتب وزارة البيئة والمياه والزراعة بمحافظة رابغ استمرار تنفيذ الجولات الرقابية والإرشادية على مدار العام، انطلاقاً من دوره في حماية القطاع الزراعي، ودعم المزارعين، والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية، بما يحقق التنمية الزراعية المستدامة ويعزز جودة الحياة في المحافظة.

أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)	تصنيف الخبر	1448-03-01	تاريخ الخبر
	الكاتب	1	تكرار الرصد



ترقية المستشار إبراهيم بن مريع البناوي إلى المرتبة التاسعة



رجال ألمع – إبراهيم الروسي:

صدر قرار بترقية المستشار بمكتب فرع وزارة البيئة والمياه والزراعة بمحافظة رجال ألمع، الأستاذ إبراهيم بن مريع البناوي، إلى المرتبة التاسعة، في خطوة تعكس ما يحظى به من تقدير نظير جهوده وإسهاماته في أداء مهامه الوظيفية. وتأتي هذه الترقية تنويجاً لمسيرة من العطاء والتميز والإخلاص في العمل، وما بذله البناوي من جهود ملموسة في أداء مسؤولياته، وما اتسم به من حرص على تطوير العمل والارتقاء بمستوى الأداء، بما ينسجم مع أهداف وتطلعات وزارة البيئة والمياه والزراعة.

وقد عبّر عدد من زملائه عن سعادتهم بهذه المناسبة، مؤكدين أن الترقية تمثل استحقاقاً مهنيًا جديرًا به، ومتمنين له مزيدًا من النجاح والتوفيق في مسيرته العملية، وأن تكون هذه الخطوة دافعًا لمواصلة العطاء وتحقيق المزيد من الإنجازات.

وبهذه المناسبة، تتقدم صحيفة عنوان الإخبارية بخالص التهاني والتبريكات للأستاذ إبراهيم بن مريع البناوي، سائلين الله له التوفيق والسداد، وأن تكون المرتبة التاسعة محطة جديدة لمزيد من النجاحات والإنجازات، وأن يوفقه لخدمة وطنه ومجتمعه.

أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)	تصنيف الخبر	1448-03-01	تاريخ الخبر
	الكاتب	1	تكرار الرصد



ترقية فقيهي تعكس كفاءة الكوادر الوطنية في منظومة البيئة والمياه والزراعة



عنوان – الإدارة:

صدرت ترقية الباحث الزراعي عبدالله بن محمد فقيهي أحد منسوبي فرع وزارة البيئة والمياه والزراعة بمحافظة الأحساء في خطوة تعكس الاهتمام بالكفاءات الوطنية وتحفيز الطاقات البشرية وتعزيز مسارات التطور المهني داخل بيئة العمل. وتلقى فقيهي التهاني والتبريكات من الزملاء والمحبين بهذه المناسبة وسط أمنيات بأن تشكل الترقية محطة جديدة لمواصلة العطاء وتحقيق المزيد من النجاحات والإسهام بفاعلية في خدمة منظومة العمل بما ينسجم مع مستهدفات التطوير المؤسسي ورفع جودة الأداء.

ويحمل عبدالله فقيهي خبرات واهتمامات في مجالات العمل المجتمعي والإعلام والعلاقات العامة إلى جانب مشاركاته في عدد من المبادرات والبرامج والفعاليات التي تعزز التواصل وخدمة المجتمع.

أسرة الصحيفة تبارك للزميل عبدالله بن محمد فقيهي هذه الترقية وتتمنى له دوام التوفيق والسداد ومزيداً من التقدم والنجاح في مسيرته العملية.

أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)	تصنيف الخبر	1448-03-01	تاريخ الخبر
	الكاتب	1	تكرار الرصد



ترقية صطام فهد الهوير الحازمي إلى المرتبة الثامنة



إخبارية طريف :

صدر قرار يقضي بترقية الأستاذ صطام فهد الهوير الحازمي إلى المرتبة الثامنة بفرع وزارة البيئة والمياه والزراعة بمحافظة طريف.

وبهذه المناسبة، تتقدم إخبارية طريف له بخالص التهاني والتبريكات، سائلين الله له دوام التوفيق والسداد، ومزيداً من النجاح والتميز في مسيرته العملية.

تاريخ الخبر	1448-03-01	تصنيف الخبر	المقالات (ذات العلاقة بالوزارة وقطاعاتها)
تكرار الرصد	1	الكاتب	عبدالله الفايز



الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمشروع قناة الربط المائي من الخليج العربي إلى الرياض

د.عبدالله الفايز

يمثل مشروع قناة الربط المائي المقترحة من ميناء العقير على الخليج العربي إلى مدينة الرياض، بطول تقريبي يبلغ 360 كم وبارتفاع يصل إلى نحو 600 متر فوق مستوى سطح البحر، تصورًا لمشروع إستراتيجي يمكن أن يتجاوز وظيفته التقليدية المتمثلة في نقل المياه ليصبح أحد مكونات منظومة الأمن المائي والتنمية الاقتصادية طويلة المدى في المملكة.

وتنبع أهمية المشروع من حقيقة أن المياه أصبحت عنصرًا أساسيًا لاستمرار النمو العمراني والاقتصادي في الرياض والمناطق الواقعة على امتداد المسار، في ظل محدودية الموارد المائية الطبيعية واعتماد المملكة بدرجة كبيرة على التحلية ونقل المياه من السواحل إلى المناطق الداخلية. وتؤكد الاستراتيجية الوطنية للمياه أن المملكة تواجه محدودية في المياه الجوفية غير المتجددة، وأن تكلفة نقل المياه المحلاة إلى الداخل تمثل أحد التحديات الاقتصادية للقطاع، كما تستهدف المملكة تعزيز أمن الإمداد، وتحسين الكفاءة، وتنويع مصادر المياه.

الفكرة الاقتصادية الأساسية للمشروع هي نقل مصدر مائي كبير ومستقر من الخليج إلى قلب المملكة، بحيث تصبح المياه عنصرًا داعمًا للنمو الحضري والصناعي والزراعي والسياحي بدل أن يكون توفرها أحد القيود على التنمية. وإذا ضُم المشروع كمنظومة متكاملة تضم مصدر المياه، ومحطات المعالجة أو التحلية، وخزانات إستراتيجية، ومحطات ضخ، والطاقة الشمسية، وشبكات التوزيع، فإن قيمته الاقتصادية لن تقتصر على قيمة المياه التي تصل إلى الرياض، وإنما ستشمل القيمة الاقتصادية للأنشطة التي يمكن أن تعتمد عليها بعد وصول المياه.

وتزداد أهمية هذه الفكرة عند النظر إلى التطور الحالي لقطاع المياه في المملكة. فوزارة البيئة والمياه والزراعة تشير إلى أن منظومة المياه الوطنية أصبحت تضم شبكة واسعة لنقل المياه المحلاة، وأن المملكة تستهدف الوصول إلى إمداد حضري يقارب 21 مليون متر مكعب يوميًا بحلول 2050، مع زيادة إعادة استخدام المياه المعالجة. كما تجاوزت الاستثمارات المعلنة في سلسلة قيمة المياه عشرات المليارات من الريالات، مما يؤكد أن المياه أصبحت قطاعًا استثماريًا وإستراتيجيًا وليس مجرد خدمة عامة.

أهم منفعة اقتصادية للمشروع هي زيادة موثوقية إمدادات المياه لمدينة الرياض. فالمياه ليست منتجًا استهلاكيًا فقط، بل مدخل إنتاج لجميع القطاعات تقريبًا. وكل زيادة في موثوقية المياه تساعد على تقليل المخاطر التي تواجه الاستثمارات السكنية والصناعية والتجارية والسياحية. ويمكن للمشروع أن يوفر مصدرًا إضافيًا للمياه إلى جانب المصادر الحالية، وبالتالي لا يصبح النظام المائي معتمدًا بصورة مفرطة على مسار أو مصدر واحد. وهذا التنوع له قيمة اقتصادية بحد ذاته، لأن تكلفة انقطاع المياه أو انخفاض الإمدادات في مدينة بحجم الرياض قد تكون أكبر بكثير من تكلفة الاحتفاظ بطاقة نقل احتياطية. كما يمكن أن يؤدي المشروع إلى خفض المخاطر المستقبلية لتكاليف المياه. فالمملكة تنقل بالفعل المياه المحلاة لمسافات طويلة من السواحل إلى المناطق الداخلية، والاستراتيجية الوطنية للمياه نفسها تشير إلى ارتفاع تكلفة النقل وضخ المياه من السواحل إلى الداخل. الاستراتيجية الوطنية للمياه ولذلك فإن دراسة مسار جديد أكثر كفاءة، مع استخدام الطاقة الشمسية ومحطات ضخ موزعة وخزانات وسيطة، يمكن أن تخلق بديلًا استراتيجيًا طويل الأجل.

والأهم أن المشروع يمكن أن يصبح بنية تحتية اقتصادية مشتركة تخدم أكثر من قطاع. فالمياه التي تصل إلى الرياض يمكن أن تدعم الاستخدام المنزلي، والصناعات، والمناطق الاقتصادية الجديدة، والسياحة، والخدمات، وبعض الأنشطة الزراعية ذات القيمة العالية، بدل توجيه المياه مباشرة إلى الاستهلاك فقط.

ولا ينبغي النظر إلى المشروع باعتباره خطًا يصل بين نقطتين فقط: العقير والرياض. بل يمكن تحويل المسار إلى محور تنموي مائي جديد. فوجود مصدر مائي موثوق على امتداد 360 كم يمكن أن يدعم إنشاء مراكز عمرانية واقتصادية جديدة، ومناطق صناعية، ومجمعات لوجستية، ومشروعات سياحية، ومزارع حديثة، ومشروعات للطاقة المتجددة، ومناطق خدمات وصيانة. وبذلك يتحول المشروع من العقير إلى الرياض إلى محور متكامل يبدأ من العقير ويمتد عبر مراكز التنمية والمناطق الصناعية والزراعية والسياحية وصولًا إلى الرياض. وهذه النقطة قد تكون من أهم عناصر الجدوى الاقتصادية للمشروع، لأن جزءًا كبيرًا من العائد الاقتصادي قد لا يأتي من بيع المياه نفسها، وإنما من قيمة التنمية الجديدة التي يصبح توفير المياه ممكنًا لها.

وتتوسع الرياض بسرعة باعتبارها مركزًا اقتصاديًا وماليًا وسياحيًا وتقنيًا للمملكة. ولذلك فإن الأمن المائي سيصبح عنصرًا أساسيًا في قدرتها على استيعاب النمو السكاني والعمراني والاقتصادي. وتظهر الاستثمارات الحالية في قطاع المياه بالرياض حجم هذا الاحتياج؛ فقد نفذت المملكة مشاريع كبيرة لنقل المياه وتخزينها وتطوير الشبكات، كما وصلت كميات المياه الواردة إلى الرياض في مشاريع سابقة إلى أكثر من 3 ملايين متر مكعب يوميًا. ومن هنا يمكن النظر إلى قناة العقير-الرياض باعتبارها استثمارًا استباقيًا في القدرة المستقبلية للمدينة، وليس مجرد استجابة للطلب الحالي. وتحتاج الصناعات إلى إمدادات مضمونة من المياه، وخاصة الصناعات الغذائية والدوائية والكيميائية والتقنية وبعض الصناعات التحويلية. وتوفير مصدر مائي إضافي يمكن أن يساعد على زيادة القدرة الاستيعابية للمناطق الصناعية، وجذب استثمارات جديدة، وتخفيض مخاطر توقف الإنتاج بسبب نقص المياه، ودعم الصناعات المرتبطة بالمياه والطاقة، وتشجيع توطيد تقنيات التحلية والمعالجة والضخ والطاقة الشمسية. كما يمكن أن يصبح المشروع نفسه سوقًا صناعية وطنية لتصنيع الأنابيب والمضخات والصمامات وأنظمة التحكم والخزانات ومحطات المعالجة والطاقة الشمسية وأنظمة المراقبة الرقمية. وهذا يتفق مع توجه المملكة نحو زيادة مشاركة القطاع الخاص وتوطين القدرات والابتكار في قطاع المياه.

أحد أكبر التحديات الهندسية هو ارتفاع الرياض عن مستوى الخليج بنحو 600 متر. رفع المياه إلى هذا الارتفاع يحتاج إلى طاقة كبيرة، وبالتالي فإن الطاقة ستكون أحد أهم محددات الجدوى الاقتصادية. لكن المملكة تمتلك ميزة مهمة جدًا، وهي وفرة الطاقة الشمسية. لذلك يمكن تصميم محطات الضخ بحيث ترتبط بمحطات طاقة شمسية موزعة على طول المسار، مع استخدام الشبكة الكهربائية كدعم احتياطي. وهذا يحول جزءًا من تكلفة التشغيل من استهلاك الوقود التقليدي إلى استثمار في بنية طاقة متجددة.

وهنا توجد فرصة إضافية، إذ يمكن للمشروع أن يصبح مشروع مياه وطاقة متكاملًا وليس مشروع مياه فقط. لكن يجب التنبيه إلى نقطة مهمة جدًا في الأرقام الحالية للرسم، وهي أن تقديرات الطاقة المعروضة فيه تحتاج إلى إعادة حساب هندسي دقيق. فرفع ملايين الأمتار المكعبة يوميًا إلى ارتفاع يقارب 600 متر يتطلب طاقة كبيرة جدًا، وينبغي احتساب الرفع الهيدروليكي والطاقة اللازمة للتغلب على الاحتكاك وكفاءة المضخات والمحركات. ولذلك لا ينبغي اعتماد أرقام الطاقة الحالية كأساس مالي قبل إجراء دراسة هيدروليكية تفصيلية. ويمكن أن تكون للمشروع آثار زراعية مهمة، ولكن ينبغي ألا يتحول إلى ممر للتوسع في الزراعات كثيفة الاستهلاك للمياه. والأفضل اقتصاديًا هو توجيه المياه الجديدة إلى الزراعة عالية القيمة وكفاءة المياه، مثل الزراعة المحمية، والزراعة الذكية، والمحاصيل ذات العائد المرتفع، واستخدام الري الدقيق وإعادة استخدام المياه المعالجة. وهذا يتفق مع توجه المملكة نحو تقليل استنزاف المياه الجوفية غير المتجددة ورفع كفاءة استخدام المياه في القطاع الزراعي. وقد أعلنت الوزارة عن خفض كبير في استخدام المياه غير المتجددة في الزراعة، مع التركيز على كفاءة الري وإدارة الموارد.

اقتصاديًا، الأمن المائي هو أيضًا أمن اجتماعي. زيادة موثوقية المياه في الرياض تعني تحسين جودة الحياة وتقليل مخاطر الانقطاعات المستقبلية، ودعم التوسع العمراني، ورفع قدرة المدينة على استيعاب السكان والعمالة، وتحسين قدرة المناطق الجديدة على النمو. كما يمكن للمشروع خلق آلاف الوظائف المباشرة وغير المباشرة خلال مراحل التصميم والإنشاء والتشغيل والصيانة، إضافة إلى وظائف في الهندسة، والطاقة الشمسية، والذكاء الاصطناعي، والتحكم، والمختبرات، والأمن السيبراني، وإدارة المياه. ويمكن أن يكون المشروع أيضًا مجالًا لتوطين المعرفة، بحيث تصبح المملكة مركزًا لتقنيات نقل المياه لمسافات طويلة وضخها باستخدام الطاقة المتجددة. ويمكن أن تكون الفوائد البيئية للمشروع كبيرة إذا ضُمن منظومة إدارة مائية متكاملة. أول هذه الفوائد هو تقليل الضغط على المياه الجوفية غير المتجددة، وهي من أهم القضايا التي تؤكد عليها الاستراتيجية الوطنية للمياه. وثانيها إمكانية تشغيل جزء كبير من محطات الضخ بالطاقة الشمسية، مما يقلل الاعتماد على الوقود الأحفوري في تشغيل منظومة النقل. وثالثها إمكانية دمج المشروع مع إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة. فبدل أن تكون قناة الربط مصدرًا وحيثًا للمياه، يمكن بناء منظومة متعددة المصادر تشمل مياه الخليج، والتحلية، والمياه المعالجة، وحصاد الأمطار، والتخزين الاستراتيجي، والطاقة الشمسية. وهذا النموذج أكثر استدامة من الاعتماد على مصدر واحد.

لكن للمشروع أيضًا آثار بيئية محتملة يجب ألا يتم تجاهلها، مثل تأثير أعمال الإنشاء على الأراضي والموائل الطبيعية، واستهلاك الطاقة، ومخاطر تسرب المياه أو تملح التربة إذا كان الناقل مفتوحًا، وتأثير تصريف مياه التحلية إذا كان مصدر المياه يعتمد على التحلية. لذلك يجب أن تكون دراسة الأثر البيئي جزءًا أساسيًا من دراسة الجدوى. وربما تكون أهم فائدة للمشروع هي التي يصعب قياسها بالريال مباشرة، وهي رفع مستوى الأمن المائي الوطني. المملكة دولة صحراوية ذات موارد مائية طبيعية محدودة، ولذلك فإن امتلاك أكثر من مصدر وأكثر من مسار لنقل المياه يمنح الاقتصاد درجة أعلى من المرونة أمام الأزمات. ويمكن النظر إلى المشروع باعتباره شبيهًا بالبنية التحتية

الاستراتيجية للطاقة والطرق والاتصالات؛ فقد لا تظهر قيمته الحقيقية في الظروف الطبيعية، ولكن قيمته تتضاعف عندما تحدث أزمة أو تعطل أحد مصادر الإمداد.

ولهذا فإن تقييم المشروع يجب ألا يعتمد فقط على تكلفة المتر المكعب من المياه، بل يجب أن يشمل قيمة الأمن المائي، وقيمة التنمية الجديدة، وقيمة تجنب المخاطر، وقيمة الأراضي، وقيمة الوظائف، وقيمة الاستثمار، والقيمة البيئية والاجتماعية. ويمكن تنفيذ المشروع على مراحل بدل تنفيذ 360 كم وسعة نهائية كبيرة منذ البداية. ويمكن أن تبدأ المرحلة الأولى بإنشاء المصدر المائي ومحطات الضخ والخط الرئيسي والخزانات بطاقة محدودة، مثل مليون متر مكعب يوميًا. ثم تأتي المرحلة الثانية برفع القدرة إلى 5 ملايين متر مكعب يوميًا وربط مناطق التنمية الواقعة على المسار.

وفي المرحلة الثالثة يمكن الوصول إلى 10 ملايين متر مكعب يوميًا أو السعة التي تثبتها دراسات الطلب المستقبلية. وهذا يسمح باختبار الأداء الاقتصادي والهيدروليكي قبل الانتقال إلى الاستثمارات الأكبر. كما يمكن تطوير بحيرة وسطية قريب من منزه سعد وخريص لتون بحيرة كبيرة وخزان في نفس الوقت يساعد على خلط مياه التحلية بالاملاح. وتكون بحيرة قد تنشأ عليها مدينة سكنية ومنطقة مستودعات ليتم استثمارها لتغطية جزء من التكلفة. وكذلك بحيرة حول منطقة نساج وهيت للربط بوادي حنيفة واستثمار المنطقة كواجهة بحرية تشبه المرينا وتستثمر عقارياً وترفيهياً. والميزة هنا أن المشروع يمكن أن يتحول إلى مشروع استثماري قابل للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، بحيث تمول الدولة جزءاً من البنية الاستراتيجية، بينما يشارك القطاع الخاص في محطات المعالجة والتحلية والطاقة والنقل والتشغيل والصيانة.

وهذا النموذج ليس غريباً على قطاع المياه السعودي؛ فالمملكة توسع بالفعل مشاركة القطاع الخاص في إنتاج ونقل المياه، وتوجد مشاريع نقل مياه طويلة المدى تعتمد على الشراكة والاستثمار الخاص. وزارة البيئة والمياه والزراعة – مشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه. ويمكن تلخيص الجدوى المتوقعة للمشروع في أن المياه هي الأصل، ولكن التنمية هي العائد الأكبر. فالمشروع يمكن أن يحقق الأمن المائي من خلال توفير مصدر إضافي ومستقر للرياض، ويدعم الاقتصاد من خلال النمو والاستثمارات وتقليل مخاطر نقص المياه، ويدعم الصناعة من خلال تمكين مناطق صناعية واستثمارات جديدة. ويدعم الزراعة من خلال الزراعة عالية القيمة وكفاءة المياه، ويدعم العمران من خلال تمكين نمو عمراني جديد على امتداد المسار، ويسهم في خلق الوظائف أثناء الإنشاء والتشغيل والصيانة، ويوفر فرصة لدمج الطاقة الشمسية مع نقل المياه، ويساعد بيئياً في تقليل استنزاف المياه الجوفية، ويدعم توطيد تقنيات الضخ والتحلية والتحكم، ويدعم السياحة من خلال مشروعات سياحية ومائية على امتداد المسار، ويرفع مستوى الأمن الوطني من خلال زيادة مرونة منظومة المياه أمام الأزمات، ويسهم في التنمية الإقليمية من خلال إنشاء محور تنموي جديد بين الشرق والوسط.

والخلاصة، أن مشروع قناة العقير - الرياض قد يكون مجدياً اقتصادياً، ولكن ليس بالضرورة باعتباره مشروعاً لبيع المياه فقط. جدواه الحقيقية تظهر إذا ضُمم باعتباره مشروعاً وطنياً متكاملًا للمياه والطاقة والتنمية، يربط الخليج العربي بالرياض ويخلق على امتداد مساره محوراً جديداً للتنمية الاقتصادية. وفي المقابل، فإن ارتفاع المسار بنحو 600 متر وطول 360 كم يجعلان تكلفة الطاقة والإنشاء والتشغيل هي العامل الحاسم في الجدوى. لذلك لا يمكن الجزم بأن المشروع مجدٍ مالياً قبل تحديد السعة ونوع القناة أو الأنابيب وحجم المياه وتكلفة الإنشاء والطاقة وسعر المياه وفترة الاسترداد.

والأهم أن هناك أساسًا اقتصاديًا قويًا لفكرة دراسة المشروع؛ فالمملكة نفسها تتجه إلى زيادة أمن الإمداد المائي، وتنويع المصادر، وتوسيع النقل والتخزين، وإشراك القطاع الخاص، كما أن الاستثمار في سلسلة قيمة المياه أصبح بالفعل من القطاعات الكبرى في الاقتصاد السعودي. وزارة البيئة والمياه والزراعة – أمن المياه والاستثمارات في القطاع. ومن وجهة نظري، فإن الخطوة التالية ليست السؤال فقط: «كم ستكون القناة؟»، وإنما السؤال الأهم: «كم تبلغ القيمة الاقتصادية للتنمية التي ستصبح ممكنة بسبب القناة؟» وهنا قد تتغير نتيجة الجدوى جذريًا. ويمكن بعد ذلك إعداد دراسة جدوى أولية رقمية للمشروع تشمل سيناريوهات مليون و5 ملايين و10 ملايين متر مكعب يوميًا، وتقدير تكلفة الإنشاء، والطاقة الشمسية، ومحطات الضخ، والتشغيل، وسعر المتر المكعب، والعائد الاقتصادي، وفترة استرداد رأس المال، وصافي القيمة الحالية (NPV) ومعدل العائد الداخلي (IRR)، بحيث تصبح نواة دراسة جدوى يمكن تطويرها لاحقًا إلى دراسة هندسية رسمية. يمكن تلخيص الجدوى المتوقعة للمشروع في أن المياه هي الأصل، ولكن التنمية هي العائد الأكبر. فالمشروع يمكن أن يحقق (الجدول المرفق).

تاريخ الخبر	1448-03-01	تصنيف الخبر	المقالات (ذات العلاقة بالوزارة وقطاعاتها)
تكرار الرصد	1	الكاتب	ثامر بن سمران السبيعي



حين يعلن العالم «إفلاسه المائي».. كيف تحولت المملكة نحو الاستباق بدل الانتظار؟

ثامر بن سمران السبيعي

لحظة تحوّل في الخطاب الدولي حول المياه..

في العشرين من يناير عام 2026، أصدرت الأمم المتحدة تقريراً حمل عنواناً لم يعتده الخطاب الدولي المعتاد حول قضايا البيئة والموارد: «الإفلاس المائي العالمي». لم يكن اختيار هذا المصطلح، المستعار عمداً من عالم المال والاقتصاد، عابراً.

أوضح التقرير أن مصطلحي «الإجهاد المائي» و«أزمة المياه»، اللذين هيمننا على الأدبيات الدولية لعقود، لم يعودا كافيين لوصف واقع جديد تماماً: أنهار وبحيرات وخزانات جوفية وأراضي رطبة وأنهار جليدية عديدة حول العالم تجاوزت ما يُعرف بـ«نقاط التحول»، أي أنها لن تعود إلى مستوياتها التاريخية مهما طال الزمن. الضرر، بحسب التقرير، لم يعد مؤقتاً قابلاً للعلاج، بل بات دائماً.

الأرقام التي استند إليها هذا الإعلان صادمة بمقاييس أي أزمة عالمية معلنة سابقاً: أكثر من ملياري إنسان يفتقرون اليوم لمياه شرب تُدار بأمان، وثلاثة مليارات ونصف المليار شخص يفتقرون لخدمات صرف صحي آمنة، ونحو أربعة مليارات إنسان يعانون ندرة مائية شديدة لشهر واحد على الأقل كل عام.

أكثر من نصف البحيرات الكبرى في العالم انخفضت مستوياتها منذ مطلع التسعينيات، وفُقد نحو 35 % من الأراضي الرطبة الطبيعية منذ سبعينيات القرن الماضي، بينما تُظهر 70 % من طبقات المياه الجوفية الرئيسية عالمياً انخفاضاً مستمراً طويل الأمد.

وقد تناول تحليل اقتصادي متخصص، نُشر في الحادي والعشرين من أبريل 2026 استناداً إلى معطيات تقرير جامعة الأمم المتحدة نفسه، البعد المالي لهذا الإفلاس بلغة أكثر تحديداً: القيمة الاقتصادية السنوية للمياه والنظم البيئية العذبة عالمياً تبلغ نحو 58 تريليون دولار، أي ما يعادل 60 % من الناتج المحلي الإجمالي للعالم بأسره. ويحذر التحليل من أن نحو 46 % من هذا الناتج قد يعتمد بحلول عام 2050 على مناطق معرضة لمخاطر مائية مرتفعة، مقارنة بغير هذه النسبة فقط اليوم.

التكلفة السنوية الحالية للجفاف وحده تُقدَّر بـ 307 مليارات دولار. وقد نوقشت هذه الأرقام في منتدى دافوس الاقتصادي العالمي، تحت وصف غير رسمي تداوله المراقبون: «دافوس الأزرق» – لكن الملاحظة الأهم التي رصدتها التحليل نفسه أن هذا النقاش، رغم ثقله، لم يترجم بعد إلى إعادة تسعير فعلية لمخاطر المياه ضمن الأصول والسلع والعملات، وتحديدًا ضمن تقييم مخاطر السندات السيادية للدول الأكثر تعرضاً لهذه الأزمة، ما يعني أن الأسواق المالية العالمية لا تزال، حتى اليوم، متأخرة عن استيعاب حجم الخطر الموصوف رسمياً، وتتعامل معه كخطر بيئي بعيد الأمد لا كمخاطرة سيادية ومالية آنية تستحق التسعير الفوري.

الاستجابة السعودية: من متابعة الأزمة إلى قيادة الحل

في هذا السياق الدولي المضطرب، جاء إعلان المملكة العربية السعودية، عبر قرار مجلس الوزراء الذي أعلنته وكالة الأنباء السعودية «واس» بتاريخ 29 يوليو 2026، بتسمية عام 2027 «عام الماء»، ليمثل استجابة استباقية لا رد فعل متأخر. أكد معالي وزير البيئة والمياه والزراعة المهندس عبدالرحمن الفضلي، في تصريحه الرسمي، أن هذه التسمية تعكس المكانة الريادية للمملكة في قطاع المياه، وتدعم مستهدفات رؤية 2030، وتعزز دور المملكة في قيادة الجهود الإقليمية والدولية لمواجهة تحديات المياه.

وفي اليوم التالي مباشرة، أوضح معالي نائب وزير البيئة والمياه والزراعة المهندس منصور المشيطي أن هذه التسمية تمثل فرصة وطنية لإبراز نجاحات المملكة في القطاع، وتسريع تنفيذ المبادرات الوطنية، وتحفيز الابتكار والاستثمار والشراكات النوعية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية 2030 والهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة الأممية. واستشهد معاليه بإنجاز رقمي ملموس يعكس أن هذا التوجه ليس شعاراً مجرداً: مبادرات خفض الاستهلاك وبرامج الكشف عن التسربات حققت وفورات مائية تبلغ نحو أربعين ألف متر مكعب يومياً في القطاعين الحكومي والسكني، وأسهمت في خفض هدر المياه بما يتجاوز مليوناً وأربعمئة ألف متر مكعب.

ويأتي هذا كله في سياق مبادرة أوسع أشار إليها معالي الوزير، هي مبادرة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بتأسيس المنظمة العالمية للمياه ومقرها الرياض - منصة دولية دائمة ضُمت لتوحيد الجهود وتبادل الخبرات وتعزيز الابتكار والبحوث في قطاع المياه عالمياً. ويتزامن هذا مع استضافة الرياض للمنتدى العالمي الحادي عشر للمياه في مارس 2027، وهي المرة الأولى التي تستضيف فيها المملكة هذا الحدث العالمي الكبير.

القضايا الدولية: مضايق تتحول إلى ساحات صراع فعلية

بينما نُعلن المملكة توجهها الاستباقي، يشهد العالم من حولها تصاعداً غير مسبوق في المخاطر المرتبطة بالمياه والممرات المائية الحيوية، بما يجعل توقيت «عام الماء» أكثر إلحاحاً مما قد يبدو للوهلة الأولى.

مضيق هرمز بات، اعتباراً من الثاني من مارس 2026، مغلقاً بشكل شبه كامل أمام حركة الملاحة، بعد موجة تصعيد عسكري مباشر شملت ضربات على أهداف داخل إيران. وفي الحادي عشر من يونيو 2026، أعلن الحرس الثوري الإيراني إغلاق المضيق أمام جميع السفن، بينما أصرت واشنطن على أنه لا يزال مفتوحاً أمام حركة العبور. وبحلول منتصف يوليو 2026، هبطت حركة الملاحة عبر المضيق إلى أدنى مستوياتها منذ مايو من العام نفسه، إذ لم تعبره خلال عطلة نهاية أسبوع واحدة سوى أقل من عشر سفن لنقل السلع الأساسية، مقارنة بأكثر من مئة سفينة تجارية يومياً في الظروف الاعتيادية.

وفي المقابل، يحذر خبراء الشحن والطاقة من أن الخطر الأكبر قد يأتي هذه المرة من مضيق باب المندب، لا هرمز. تشير بيانات نقلتها وكالة بلومبرغ إلى أن ما بين 12 و 15 % من التجارة العالمية يمر عبر هذا المضيق، ونحو 30 % من تجارة الحاويات عالمياً، وأكثر من تريليون دولار من البضائع سنوياً، إضافة إلى نحو 10 % من تجارة النفط المنقولة بحراً. وفي الثامن من يونيو 2026، هدد الحرس الثوري الإيراني بإغلاق باب المندب إن لم توقف إسرائيل حربها على لبنان – وهو تهديد يكشف كيف تحوّلت الممرات المائية إلى أدوات ضغط في صراعات لا علاقة مباشرة لها بالمياه أصلاً.

الأخطر من ذلك، بحسب شركات رصد حركة الشحن العالمية، هو تصاعد احتمالية ما يُوصف بـ«الاختناق المزدوج»، أي تعطل هرمز وباب المندب في آن واحد. في يوم واحد فقط، الحادي والعشرين من يوليو 2026، انخفضت حركة الملاحة في هرمز بنسبة 31 % وفي باب المندب بنسبة 34 % مقارنة باليوم السابق مباشرة.

ويوضح محللون اقتصاديون أن الفارق الوظيفي بين المضيقين يجعل تعطلهما معاً أشد خطورة من مجموع تأثير كل منهما منفرداً: هرمز مرتبط أساساً بإمدادات الطاقة، بينما يمثل باب المندب شرياناً أساسياً لسلاسل التوريد العالمية للسلع، فتتضاعف التأثيرات الاقتصادية حين يتعطل الاثنان معاً، لا تُجمع فقط. وقد انعكس هذا التوتر مباشرة على أسواق الطاقة، حيث اقترب سعر خام برنت من مئة دولار للبرميل خلال تعاملات الأسابيع الأخيرة.

أما على الجبهة الأفريقية، فقد تحوّلت أزمة سد النهضة الإثيوبي من خلاف دبلوماسي ممتد لأكثر من عقد إلى أزمة إنسانية مباشرة وملموسة. في يوليو 2026، شهد السودان ما وُصف بأنه أزمة مياه حادة غير مسبوقه: انحسار كبير في منسوب النيل الأزرق في الخرطوم ومناطق واسعة، أدى إلى خروج محطات مياه الشرب عن الخدمة وتراجع إنتاجها بنسبة تصل إلى النصف. ورصدت وزارة الري السودانية انخفاضاً حاداً في الوارد اليومي لخزان الروصيرص، الذي يبعد نحو مئة كيلومتر فقط عن سد النهضة، من مئتين وسبعة ملايين متر مكعب يومياً إلى مئة وتسعة وعشرين مليوناً خلال ثلاثة أيام فقط من يوليو 2026 - أي نقص يتجاوز ستة وسبعين مليون متر مكعب يومياً. وبينما حافظ السودان رسمياً على موقف الحياد، عبّرت مصر عن قلق مباشر إزاء حصتها المائية، في وقت واصلت فيه إثيوبيا، عبر تصريحات وزير مياهها وطاقاتها أواخر يوليو 2026، وصف السد بأنه رمز للتعاون الأفريقي لا تهديداً لدول حوض النيل - وصف يتناقض بوضوح مع الأثر الميداني الموثق في السودان. ويجمع خبراء العلاقات الدولية على أن أي حل مستدام يتطلب التوصل لاتفاق إطاره قانوني ملزم بين الأطراف الثلاثة، لا يزال غائباً رغم عقد كامل من المفاوضات المتقطعة.

وتُضيف تقارير أممية اقتصادية بُعداً آخر لهذا المشهد الدولي: ثلاثة نزاعات مائية تُعد الأخطر عالمياً تتصاعد بالتوازي في اللحظة نفسها - حوض النيل بين مصر وإثيوبيا والسودان، وحوض نهر السند بين الهند وباكستان، ونهر كولورادو بين الولايات المتحدة والمكسيك. كل واحد من هذه النزاعات يحمل تبعات مباشرة على الناتج المحلي والأمن الغذائي والاستقرار السيادي لأطرافه.

الموقع السعودي: استقرار في قلب الاضطراب

يكتسب توجه المملكة نحو «عام الماء» بُعداً استراتيجياً أعمق حين يُقرأ في ضوء موقعها الجغرافي وسط هذا الاضطراب الإقليمي المباشر. فالمملكة ليست مراقباً بعيداً لأزمات هرمز وباب المندب، بل طرف متأثر مباشرة بأي اضطراب فيهما، نظراً لاعتماد جزء من صادراتها النفطية على باب المندب كممر بديل استراتيجي حين تتعطل حركة هرمز. بيانات الشحن السعودية نفسها التي تابعتها شبكات

إخبارية دولية توثق تراجع الحركة الملاحية في البحر الأحمر عقب التصعيد الأخير، ما يجعل استضافة الرياض للمنتدى العالمي للمياه ليست مجرد فعالية تنظيمية، بل بياناً إستراتيجياً: أن يكون الاستقرار المائي والملاحي أساساً يُبني عليه، لا تحدياً يُدار بردود أفعال متأخرة.

من الاستضافة إلى الاستدامة: لماذا يحتاج العالم مرصداً مائياً لحظياً لا تقارير دورية

هنا يبرز السؤال الجوهرى الذي يفرضه هذا المشهد المتشابك بأكمله: كيف يمكن لأي جهة، وطنية كانت أم دولية، أن تدير ملفاً بهذا التعقيد والتسارع، حين تُظهر البيانات أن مؤشرات حرجة (كانخفاض واردات خزان مائى بمقدار الثلث خلال ثلاثة أيام فقط، أو انخفاض حركة ملاحية في مضيق إستراتيجى بأكثر من الثلث خلال يوم واحد) تتغير بوتيرة تفوق قدرة أي تقرير ربع سنوي تقليدي على رصدها في وقتها؟

الإجابة التي يتقاطع عليها خبراء إدارة المخاطر الدوليون اليوم واضحة: النموذج التقليدي القائم على التقارير الدورية والمتوسطات العامة لم يعد كافياً في بيئة بهذا المستوى من التسارع. حين يعتمد صانع القرار على تقرير يصدر كل ثلاثة أشهر، فإنه فعلياً يقرأ صورة عن واقع تغير جوهرياً منذ زمن كتابة ذلك التقرير. الأزمات المائية والملاحية، كما أظهرت أحداث 2026 بوضوح شديد، لا تتراكم دائماً ببطء يسمح بالرصد المريح، بعضها ينفجر خلال أيام أو حتى ساعات.

من هنا تنبع الحاجة الملحة لما يمكن تسميته «المرصد المائى اللحظى»: منظومة مراقبة لا تكتفي بجمع البيانات وتلخيصها دورياً، بل تراقب التدفقات - سواء كانت تدفقات مياه فعلية في الأنهار والخزانات، أو تدفقات ملاحية في المضائق الاستراتيجية، أو تدفقات استهلاك واستنزاف على المستوى الوطنى - بشكل مستمر ومتصل بمسار العمل نفسه، لا بمعزل عنه.

ولا يكفي أن يكون هذا المرصد سريعاً وحسب، فالسرعة وحدها قد تُغرق صانع القرار بكم هائل من البيانات غير الموجهة. الأهم أن يعتمد المرصد على منطق ذكي في تحديد الأولويات: التمييز بين المؤشرات التي تُظهر انحرافاً بسيطاً قابلاً للاستيعاب، وتلك التي تكشف عن نقطة تحول حرجة لا رجعة عنها إن لم تُعالج فوراً - تماماً كما ميّز تقرير جامعة الأمم المتحدة بدقة بين «أزمة مؤقتة» و«إفلاس دائم» في وصفه لحالة المسطحات المائية عالمياً. مؤشر أداء ذكي حقيقي في هذا السياق لا يكتفي بقياس «متوسط» حالة المياه في منطقة ما، لأن هذا المتوسط قد يُخفي بسهولة انهياراً حاداً في نقطة واحدة حرجة بينما يبدو المشهد العام مطمئناً على الورق. المؤشر الذكي يسأل بدلاً من ذلك: أي نقطة في هذه المنظومة، لو تعطلت، ستحدث أثراً غير قابل للتعويض على ما حولها؟ وكيف نرصدها لحظة بلحظة، لا شهراً بعد شهر؟

وهذا النوع من المراقبة الاستباقية ليس فكرة نظرية بعيدة عن أدوات التنفيذ القائمة فعلياً؛ فالمنظمة العالمية للمياه، بوصفها منصة دولية دائمة لا فعالية موسمية، تمثل الإطار المؤسسي الطبيعي الذي يمكن أن يحتضن مثل هذا المرصد ويحوّله من مقترح إلى واقع تشغيلي مستمر، لا يتوقف عند اختتام المنتدى العالمي الحادي عشر للمياه في مارس 2027. فما يميز المنتدى عن أي حدث سابق مشابه هو تزامنه مع وجود جسم مؤسسي دائم قادر على متابعة تنفيذ توصياته على مدار العام، لا الاكتفاء ببيان ختامي يُنسب بعد أشهر قليلة كما جرت العادة في مؤتمرات دولية سابقة حول المياه.

خاتمة: من التوثيق إلى الاستباق

المسافة بين «الإفلاس المائي العالمي» الذي أعلنته الأمم المتحدة في يناير 2026، وبين «عام الماء» الذي تستعد له المملكة في 2027، ليست مجرد تسلسل زمني عابر. هي، في جوهرها، مسافة بين مقاربتين مختلفتين تماماً لإدارة أزمة واحدة: مقارنة توثّق الانهيار بعد وقوعه بلغة مالية صادمة («إفلاس»)، ومقاربة تسعى لبناء قدرة استباقية تمنع وصول الأزمة لتلك النقطة أصلاً. وبينما تتصارع المضائق البحرية والأحواض النهرية حول العالم على الموارد والممرات، يبقى السؤال الأهم أمام أي جهة تسعى لقيادة هذا الملف دولياً: هل ستكتفي بقياس ما حدث، أم ستبني الأدوات التي تكتشف ما هو آتٍ قبل أن يقع؟

- باحث في العلاقات الدولية والدراسات الدبلوماسية ومطوّر أطر منهجية لقياس المخاطر الإستراتيجية.

تاريخ الخبر	1448-03-01	تصنيف الخبر	المقالات (ذات العلاقة بالوزارة وقطاعاتها)
تكرار الرصد	1	الكاتب	يحيى جابر



محمد بن سلمان.. رسم مكانة المملكة عالمياً؟

د. يحيى جابر

كانت رؤية السعودية 2030 في 25 أبريل 2016، شمساً مشرقة على المملكة العربية السعودية وشعبها العظيم، إنه برنامج حكومي للإصلاح الاقتصادي هائل، بل مشروع وطني طموح لإعادة بناء نموذج التنمية في المملكة على أسس التنويع والاستدامة والابتكار، وقد استهدفت الرؤية منذ يومها الأول تقليل الاعتماد على النفط، ورفع مساهمة القطاع الخاص، وجذب الاستثمارات، وتمكين الكفاءات الوطنية، وتحسين جودة الحياة، وتعزيز مكانة المملكة بوصفها قوة اقتصادية وسياسية وثقافية عالمية، وخلال أقل من عقد، أظهرت التقارير الرسمية أن 93 % من مؤشرات برامج الرؤية حققت مستهدفاتها أو تجاوزتها أو تسير في المسار الصحيح، وهو ما يعكس سرعة التنفيذ وكفاءة الحوكمة مقارنة بما كان مخططاً له، «المصدر- التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030»، ولم تقتصر نتائج الرؤية على المؤشرات الاقتصادية، بل امتدت إلى مختلف القطاعات، إذ تجاوز عدد السياح 100 مليون سائح قبل الموعد المستهدف بـ 7 سنوات، ما دفع المملكة إلى رفع مستهدفها إلى 150 مليون سائح سنوياً بحلول عام 2030، «المصدر- وزارة السياحة، التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030»، كما سجلت المملكة تقدماً في التحول الرقمي، والخدمات الحكومية الإلكترونية، وجذب الاستثمارات، وتمكين المرأة، والتطوير العمراني، والقطاع الثقافي والرياضي، لتتحول إلى واحدة من أسرع دول العالم تنفيذاً لبرامج التحول الوطني، «المصدر- التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030، هيئة الحكومة الرقمية».

وعلى الصعيد الاقتصادي، وضعت القيادة السعودية بقيادة سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان هدفاً واضحاً يتمثل في بناء اقتصاد متنوع قادر على النمو المستدام، فشهدت الأنشطة غير النفطية توسعاً ملحوظاً في مجالات الصناعة، والتعدين، والخدمات اللوجستية، والسياحة، والاقتصاد الرقمي، والطاقة المتجددة، مع إطلاق برامج تنفيذية متخصصة شملت برنامج التحول الوطني، وبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، وبرنامج تنمية القدرات البشرية، وبرنامج جودة الحياة، وغيرها من البرامج التي أصبحت المحرك الرئيس لتحقيق مستهدفات الرؤية، كما برز صندوق الاستثمارات العامة بوصفه المحرك الاستثماري الأهم للمملكة، حيث قاد استثمارات نوعية داخل المملكة وخارجها، وأسهم في تأسيس شركات وطنية جديدة، وإطلاق مشروعات إستراتيجية، وجذب رؤوس الأموال العالمية، بما عزز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل للمواطنين، مثلت المشروعات الوطنية الكبرى إحدى أبرز أدوات التحول الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، إذ لم تُصمم لتكون مشروعات عمرانية فحسب، بل لتصبح محركات اقتصادية متكاملة تسهم في تنويع مصادر الدخل، واستقطاب الاستثمارات، وتوطين التقنيات الحديثة، وخلق فرص العمل، وتعزيز مكانة المملكة على خارطة الاقتصاد العالمي.

يأتي في مقدمة هذه المشروعات نيوم، التي تُعد نموذجًا عالميًا للمدن المستقبلية المعتمدة على الابتكار والاستدامة، إلى جانب مشروع البحر الأحمر الذي يستهدف تطوير وجهة سياحية عالمية وفق أعلى المعايير البيئية، والقدية التي تُطوّر لتكون عاصمة للترفيه والرياضة والثقافة، ومشروع الدرعية الذي يعيد إحياء مهد الدولة السعودية الأولى باعتباره وجهة ثقافية وتراثية عالمية، إضافة إلى روشن التي تقود تطوير المجتمعات السكنية الحديثة، والسودة للتطوير الذي يهدف إلى تحويل منطقة السودة وأجزاء من رجال ألمع إلى وجهة سياحية جبلية عالمية، فضلًا عن مدينة الملك سلمان للطاقة «سبارك» التي تعزز مكانة المملكة مركزًا إقليميًا وعالميًا لصناعات الطاقة والخدمات المرتبطة بها، «المصدر. صندوق الاستثمارات العامة، رؤية السعودية 2030».

وفي موازاة ذلك، شهدت البيئة الاستثمارية إصلاحات تشريعية وتنظيمية واسعة شملت تحديث الأنظمة، وتبسيط إجراءات تأسيس الشركات، وتطوير الخدمات الإلكترونية للمستثمرين، وإطلاق برامج لاستقطاب الشركات العالمية، الأمر الذي أسهم في تزايد اهتمام المستثمرين الدوليين بالسوق السعودية، كما عزز مكانة المملكة بوصفها إحدى أكثر البيئات الاستثمارية تنافسية في المنطقة، «المصدر. وزارة الاستثمار»، وواصل القطاع السياحي تحقيق إنجازات متسارعة، إذ تجاوز عدد السياح المحليين والدوليين 100 مليون سائح، وهو المستهدف الذي كان مقرّرًا تحقيقه في عام 2030، الأمر الذي دفع المملكة إلى رفع مستهدفها إلى 150 مليون سائح سنويًا بحلول عام 2030، بالتزامن مع إطلاق تأشيرة الزيارة الإلكترونية، وتطوير البنية التحتية السياحية، وتسجيل مواقع سعودية جديدة في قائمة التراث العالمي، وتنظيم مواسم وفعاليات ثقافية وترفيهية جذبت ملايين الزوار من داخل المملكة وخارجها، كما أصبح قطاع الثقافة أحد روافد التنمية الوطنية بعد إنشاء وزارة الثقافة وإطلاق هيئات ثقافية متخصصة تُعنى بالأدب، والموسيقى، والمسرح، والأزياء، والأفلام، وفنون الطهي، والمتاحف، والتراث، والمكتبات، والترجمة، والعمارة والتصميم، وغيرها من القطاعات التي أسهمت في تعزيز الهوية الوطنية، وتنمية الاقتصاد الثقافي، ودعم المبدعين، ورفع مساهمة الصناعات الثقافية في الاقتصاد الوطني، «المصدر. وزارة الثقافة».

وشهد القطاع الرياضي نقلة نوعية غير مسبوقة من خلال استضافة بطولات ومنافسات عالمية، وتطوير البنية التحتية الرياضية، وزيادة مشاركة المجتمع في ممارسة النشاط البدني، ودعم الأندية الرياضية، واستقطاب عدد من أبرز نجوم الرياضة العالمية، بما عزز الحضور الدولي للمملكة ورسخ مكانتها وجهةً للأحداث الرياضية الكبرى، «المصدر. وزارة الرياضة، رؤية السعودية 2030»، ومن أبرز التحولات التي وثقتها التقارير الرسمية ما تحقق في ملف تمكين المرأة، إذ ارتفعت مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل إلى أكثر من 36 %، متجاوزة مستهدف الرؤية البالغ 30 % قبل موعده بسنوات، كما توسعت مشاركتها في المناصب القيادية، وريادة الأعمال، والقطاع الخاص، والخدمة المدنية، والقطاعات الأمنية والعسكرية، وأصبحت شريكًا رئيسًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة، «المصدر. التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030، الهيئة العامة للإحصاء، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية».

وفي مجال التوظيف، سجلت المملكة انخفاضًا ملحوظًا في معدل البطالة بين السعوديين حتى بلغ 7 %، وهو أدنى مستوى تاريخي، متجاوزًا مستهدف الرؤية البالغ 8 %، وذلك بفضل برامج التوظيف، وتنمية القدرات البشرية، وتحفيز القطاع الخاص، ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وإطلاق مبادرات التدريب والتأهيل وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل كما ذكرته الهيئة العامة للإحصاء، التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، كما حققت المملكة تقدمًا كبيرًا في مجال الحكومة الرقمية، حيث أصبحت جميع الخدمات الحكومية الرئيسية تقريبًا تقدم عبر منصات إلكترونية متكاملة، وأسهمت تطبيقات مثل أبشر وتوكلنا ونفاذ ومنصة قوى وغيرها في تسهيل إنجاز ملايين العمليات والخدمات للمواطنين والمقيمين، الأمر الذي انعكس على تقدم

المملكة في المؤشرات الدولية الخاصة بالحكومة الإلكترونية والخدمات الرقمية، «المصدر. هيئة الحكومة الرقمية، برنامج الحكومة الإلكترونية «يسر».

وفي قطاع البيئة والاستدامة، أطلقت المملكة مبادرة السعودية الخضراء ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر بهدف زيادة الغطاء النباتي، وخفض الانبعاثات الكربونية، وحماية التنوع الأحيائي، ورفع نسبة المناطق المحمية، بما ينسجم مع مستهدفات التنمية المستدامة ومواجهة آثار التغير المناخي، كما تواصل وزارة البيئة والمياه والزراعة تنفيذ برامج التشجير، وتنمية الغطاء النباتي، وحماية الموارد الطبيعية، وتحسين الأمن الغذائي والمائي في مختلف مناطق المملكة، «المصدر. مبادرة السعودية الخضراء، وزارة البيئة والمياه والزراعة»

وفي قطاع الطاقة، عززت المملكة مكانتها العالمية بوصفها أكبر مصدر للنفط، وفي الوقت نفسه واصلت تنفيذ برامج التحول نحو الطاقة المتجددة، وتنويع مصادر إنتاج الكهرباء، وتطوير مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إلى جانب التوسع في تطبيقات الاقتصاد الدائري للكربون وتقنيات خفض الانبعاثات، بما يعكس التوازن بين المحافظة على ريادة المملكة في قطاع الطاقة التقليدية والاستثمار في مصادر الطاقة المستقبلية، «المصدر. وزارة الطاقة، رؤية السعودية 2030»، ولم تغفل الرؤية أهمية تنمية القطاع غير الربحي، إذ ارتفعت مساهمة الجمعيات والمؤسسات الأهلية في التنمية الاجتماعية، وزاد عدد المنظمات غير الربحية، وتوسعت برامج العمل التطوعي حتى تجاوز عدد المتطوعين المستهدف قبل مواعده، في خطوة تعكس تعزيز المشاركة المجتمعية وترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية، وعلى الصعيد الدولي، عززت المملكة العربية السعودية حضورها السياسي والاقتصادي بوصفها شريكاً رئيساً في معالجة القضايا الإقليمية والدولية، مستندة إلى مكانتها الاقتصادية وريادتها في أسواق الطاقة وعضويتها في مجموعة الـ 20، كما واصلت أداء دور محوري في دعم استقرار أسواق الطاقة العالمية، والمشاركة في المبادرات الدولية المتعلقة بالعمل المناخي، والأمن الغذائي، والعمل الإنساني.

وفي المجال الإنساني، واصل مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية تنفيذ مئات المشروعات الإغاثية والتنموية في عشرات الدول، شملت قطاعات الأمن الغذائي، والصحة، والتعليم، والإيواء، والمياه والإصحاح البيئي، والحماية، والتعافي المبكر، استفاد منها ملايين الأشخاص حول العالم، ما عزز مكانة المملكة بوصفها من أكبر الدول الداعمة للعمل الإنساني، كما أولت القيادة السعودية اهتماماً كبيراً بتنمية رأس المال البشري، فأطلقت برنامج تنمية القدرات البشرية لتطوير منظومة التعليم والتدريب، ومواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، وتعزيز مهارات المستقبل، والابتكار، والبحث والتطوير، بما يسهم في إعداد كوادر وطنية قادرة على المنافسة عالمياً.

وفي قطاع التعليم، استمرت وزارة التعليم في تطوير المناهج، وتعزيز التحول الرقمي، والتوسع في البرامج الأكاديمية والتخصصية، ودعم الابتعاث من خلال برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث، إلى جانب توسيع الشراكات مع الجامعات العالمية والقطاع الخاص، بهدف رفع جودة التعليم، وتنمية البحث والابتكار، وتحسين مخرجاته بما يتوافق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

أما في القطاع الصحي، فتواصلت المملكة تنفيذ برنامج تحول القطاع الصحي الذي يهدف إلى رفع جودة الخدمات الصحية، وتحسين الوقاية، وتعزيز الصحة العامة، وزيادة متوسط العمر المتوقع، والتوسع في الخدمات الصحية الرقمية، وإنشاء التجمعات الصحية، بما

يسهم في تقديم رعاية صحية أكثر كفاءة واستدامة لجميع السكان، «المصدر. وزارة الصحة، برنامج تحول القطاع الصحي»، وتؤكد هذه الإنجازات أن رؤية السعودية 2030 لم تعد مشروعًا للمستقبل فقط، بل واقعًا تنمويًا تقيسه المؤشرات الرسمية في الاقتصاد والاستثمار، والسياحة، والتحول الرقمي، وجودة الحياة، وتمكين الإنسان، ومع استمرار تنفيذ البرامج والمشروعات الإستراتيجية، تضي المملكة بخطى ثابتة نحو بناء اقتصاد أكثر تنوعًا، ومجتمع أكثر حيوية، ووطن أكثر قدرة على المنافسة عالميًا، مستندة إلى التخطيط طويل المدى، والحوكمة، وقياس الأداء، وهي مرتكزات جعلت تجربة التحول السعودي تحظى باهتمام المؤسسات الدولية والخبراء في التنمية حول العالم، ولم يكن التحول الذي شهدته المملكة مقتصرًا على الاقتصاد أو الاستثمار، بل امتد إلى منظومة الإدارة الحكومية، حيث اعتمدت الجهات الحكومية مؤشرات أداء واضحة، ورفعت مستوى الحوكمة والشفافية، وربطت تنفيذ المبادرات بمستهدفات محددة تقاس دوريًا من خلال برامج تحقيق رؤية السعودية 2030، وهو ما أسهم في رفع كفاءة الأجهزة الحكومية وتسريع إنجاز المشروعات الوطنية.

وفي مجال الخدمات الرقمية، واصلت المملكة تطوير الحكومة الإلكترونية حتى احتلت المركز 6 عالميًا، والأول إقليميًا، و2 على مستوى دول مجموعة الـ 20 في مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية لعام 2024، كما جاءت الأولى عالميًا في مؤشر الخدمات الرقمية الصادر عن الأمم المتحدة، وهو ما يعكس التطور الكبير في رقمنة الخدمات الحكومية وسهولة وصول المستفيدين إليها، «المصدر. هيئة الحكومة الرقمية، الأمم المتحدة».

وعلى مستوى البنية التحتية الرقمية، عززت المملكة انتشار شبكات الجيل الخامس، وتوسعت في خدمات الحوسبة السحابية ومراكز البيانات، وارتفعت جاهزية البنية الرقمية بما يدعم التحول نحو الاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والخدمات الحكومية الذكية، وفي القطاع الصناعي، توسعت المدن الصناعية والمناطق اللوجستية، وارتفع عدد المصانع المرخصة، كما أطلقت المملكة الإستراتيجية الوطنية للصناعة التي تستهدف تطوير القاعدة الصناعية، وتعزيز المحتوى المحلي، وزيادة الصادرات غير النفطية، وجذب الاستثمارات الصناعية النوعية.

كما شهد قطاع التعدين تحولًا إستراتيجيًا بعد تحديث نظام الاستثمار التعديني، وإطلاق الإستراتيجية الشاملة للقطاع، ورفع تقديرات قيمة الثروات المعدنية في المملكة إلى نحو 9.4 تريليونات ريال، ما يجعل التعدين أحد أهم الروافد المستقبلية لتنويع الاقتصاد الوطني، «المصدر- وزارة الصناعة والثروة المعدنية».

وفي قطاع الإسكان، ارتفعت نسبة تملك الأسر السعودية للمساكن بصورة متواصلة بفضل برامج الدعم السكني، وتطوير الأحياء السكنية، والشراكات مع القطاع الخاص، وتسهيل التمويل العقاري، بما أسهم في الاقتراب من مستهدفات الرؤية لرفع نسبة التملك إلى 70 % بحلول عام 2030، «المصدر. وزارة البلديات والإسكان، برنامج الإسكان»، أما في مجال الأمن الغذائي، فقد عززت المملكة منظومتها الزراعية من خلال التوسع في التقنيات الحديثة، ودعم المزارعين، وتحسين كفاءة استخدام المياه، وزيادة الإنتاج المحلي، وتطوير سلاسل الإمداد، بما يحقق استدامة الموارد الطبيعية ويرفع مستوى الأمن الغذائي، وتؤكد هذه المؤشرات أن رؤية السعودية 2030 لم تحقق إنجازات قطاعية متفرقة، بل أحدثت تحولًا هيكليًا متكاملًا شمل الاقتصاد والإدارة والاستثمار، والخدمات الحكومية، والقطاع الصناعي، والسياحة، والثقافة، والرياضة، والإسكان، والبيئة، والصحة، والتعليم، بما يعزز قدرة المملكة على المنافسة عالميًا،

ويرسخ مكانتها نموذجًا تنمويًا حديثًا يقوم على التنويع الاقتصادي والاستدامة والابتكار، «المصدر- التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030».

ومن الإنجازات التي تعكس عمق التحول المؤسسي، نجاح المملكة في تطوير منظومة ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إذ ارتفعت مساهمة هذا القطاع تدريجيًا في النشاط الاقتصادي من خلال برامج التمويل، وحاضنات ومسرعات الأعمال، وتسهيل إجراءات التأسيس، ودعم الابتكار، وتمكين رواد الأعمال، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 الرامية إلى رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 35 % بحلول عام 2030، «المصدر. الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة «منشآت»، رؤية السعودية 2030».

وفي القطاع المالي، أسهم برنامج تطوير القطاع المالي في تعزيز كفاءة القطاع المصرفي، وتنمية سوق رأس المال، وزيادة انتشار وسائل الدفع الإلكترونية، حتى تجاوزت نسبة عمليات الدفع الإلكترونية مستهدف الرؤية قبل مواعده، في مؤشر يعكس التحول المتسارع نحو الاقتصاد الرقمي وتقليل الاعتماد على النقد، كما حققت المملكة تقدمًا ملحوظًا في مجال المحتوى المحلي، عبر إطلاق برامج لزيادة مساهمة المنتجات والخدمات الوطنية في المشروعات الحكومية، وتوطين سلاسل الإمداد، وتحفيز الصناعات الوطنية، ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي، بما يسهم في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل للمواطنين.

وفي قطاع النقل والخدمات اللوجستية، واصلت المملكة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، التي تستهدف ترسيخ مكانة المملكة مركزًا لوجستيًا عالميًا يربط بين القارات الثلاث، من خلال تطوير الموانئ، والمطارات، وشبكات الطرق والسكك الحديدية، ورفع كفاءة سلاسل الإمداد، وتحسين الخدمات اللوجستية. وقد انعكس ذلك في تقدم المملكة في عدد من المؤشرات الدولية الخاصة بالأداء اللوجستي والتنافسية،

وفي مجال الحج والعمرة، شهدت منظومة خدمة ضيوف الرحمن تطويرًا شاملًا شمل التحول الرقمي، وتسهيل إجراءات التأشيرات، وتحسين خدمات النقل والإرشاد، ورفع جودة الخدمات المقدمة للحجاج والمعتمرين، تنفيذًا لمستهدفات برنامج خدمة ضيوف الرحمن، الذي يهدف إلى إثراء تجربة الزائر منذ وصوله إلى المملكة وحتى مغادرته.

أما في مجال الأمن، فقد واصلت المملكة تعزيز استخدام التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي في الخدمات الأمنية، وتطوير أنظمة السلامة وإدارة الحشود، بما أسهم في رفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين والزوار، ولا سيما خلال مواسم الحج والعمرة، التي تُعد من أكبر عمليات إدارة الحشود في العالم، «المصدر. وزارة الداخلية، وزارة الحج والعمرة»، وتؤكد هذه الإنجازات المتراكمة أن رؤية السعودية 2030 لا تُقاس بعدد المشروعات التي أُطلقت فحسب، بل بقدرتها على إحداث تحول مؤسسي واقتصادي واجتماعي شامل، يعتمد على التخطيط بعيد المدى، والحوكمة، والابتكار، وقياس الأداء، وهي عناصر جعلت التجربة السعودية محل اهتمام العديد من المؤسسات الدولية بوصفها واحدة من أبرز تجارب التحول الوطني في العصر الحديث.

أخيرًا

لقد بنيت هذه الدولة على أسس سليمة وصادقة وحكيمة، وحكام منا عادلين، حريصين على رفعة شأن هذه البلاد الطاهرة بكل قوة ونقاء وعدل، وهو ما جعل منا من أفضل بلاد العالم في كل الاتجاهات، وأكمل سمو ولي العهد ما أسسه والده وأجداده من أعمال جليلة وواصل بث الروح والعزيمة والنجاح في روح وطنا الغالي وشعبنا الوفي لولاء أمره ولوطنه، فتحققت آلاف قصص النجاح والقادم أفضل بمستقبل مشرق.

حفظ الله خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين وهذا الوطن الغالي.

- دكتوراه صحافة وإعلام

تاريخ الخبر	1448-03-01	تصنيف الخبر	المقالات (ذات العلاقة بالوزارة وقطاعاتها)
تكرار الرصد	1	الكاتب	سعدون مطلق السوارح



من ذاكرة الصحراء إلى أفق العالم.. السعودية تعيد كتابة مجد الصقارة

سعدون مطلق السوارح

ليست كل المزادات أسواقاً، وليست كل الأسواق أماكن للبيع والشراء. هناك مزادات تتجاوز المطرقة والصفقة، فتنحدر إلى منصات لصناعة القيمة، وجسور تصل الماضي بالمستقبل، ومشروعات ثقافية واقتصادية تعيد تعريف الموروث بلغة العصر. ومن هذا المعنى تحديداً يمكن قراءة المزاد الدولي لمزارع إنتاج الصقور الذي ينظمه المركز الوطني للصقور في ملهم شمال الرياض. فالمشهد الذي قد يبدو للوهلة الأولى مزاداً تتنافس فيه المزارع والصقارون على نخبة من الصقور، يخفي وراءه مشروعاً سعودياً أوسع: بناء منظومة حديثة للصقارة، وتحويل الرياض إلى نقطة التقاء عالمية لمزارع الإنتاج والخبرات والصقارين، مع إبقاء هذا الموروث متصلاً بجذوره التاريخية في الجزيرة العربية والخليج.

وهنا تكمن خصوصية التجربة السعودية.

فالمملكة لا تستدعي الماضي لتضعه في واجهة الذاكرة، وإنما تستدعيه لتمنحه أدوات المستقبل. لقد أصبح الصقر، الذي كان يوماً رفيق الصقار في الصحراء وأداة من أدوات الصيد وتأمين الغذاء، جزءاً من منظومة حديثة تشمل التربية والإنتاج والرعاية البيطرية والنقل والتوثيق والتسويق والمنافسات والبحث والمعرفة والاستثمار. إنها ليست نقلة في شكل ممارسة تراثية فحسب، بل إعادة تعريف للقيمة التي يستطيع الموروث أن يصنعها حين تتولى الدولة بناء مؤسساته وحماية مستقبله.

ومنذ أن أطلق نادي الصقور السعودي المزاد الدولي لمزارع إنتاج الصقور عام 2021، أخذت التجربة مساراً تصاعدياً لافتاً. كانت البداية بمشاركة مزارع من 14 دولة، وانتهت النسخة الأولى بمبيعات بلغت نحو 10 ملايين ريال مقابل بيع 400 صقر، في خطوة استهدفت استقطاب أفضل مزارع الإنتاج العالمية، وتوفير سلاسل متميزة للصقارين، وجذب الخبرات الدولية، وفتح فرص جديدة للاستثمار. وفي 2025، تجاوزت المبيعات 13 مليون ريال، وبلغ عدد الصقور المباعة 1103 صقور، وشاركت 67 مزرعة إنتاج من 23 دولة، بينها 19 مزرعة سعودية. وارتفعت قيمة المبيعات 23 % وعدد الصقور المباعة 27 %، وعدد الدول المشاركة 21 %، وعدد المزارع 20 % مقارنة بالعام السابق. هذه الأرقام لا تحكي قصة ارتفاع في المبيعات فقط، إنها تكشف عن اتساع السوق نفسها.

فحين تأتي مزارع الإنتاج من قارات مختلفة إلى الرياض، وحين يلتقي المنتج بالصقار والمشتري في منصة واحدة، وحين تصبح الجودة قابلة للمقارنة والمنافسة، يتحول المزاد من حدث موسمي إلى سوق متخصصة تصنع الثقة وتجمع الخبرة وتفتح أبواب الاستثمار. ولهذا فإن وصف المزاد بأنه أكبر تجمع من نوعه في العالم يأخذ دلالاته من طبيعة ما يجتمع فيه، فهو يجمع المنتجين والصقارين والخبرات والخدمات والمستلزمات والفعاليات، ويوفر مساحة للتبادل المعرفي إلى جانب البيع والشراء.

والأهم أن المملكة لا تكتفي باستقبال العالم.

إنها تبني للعالم منصة يأتي إليها.

وتأتي نسخة 2026 في لحظة مؤسسية جديدة.

فقد وافق مجلس الوزراء على تنظيم المركز الوطني للصقور بقرار رقم 834، ومنح المركز الشخصية الاعتبارية العامة والاستقلال المالي والإداري، وربطه تنظيمياً برئيس مجلس الوزراء، وجعل مقره الرئيس في الرياض. كما أسند إليه اختصاصات تتصل بالمزادات والفعاليات والمعارض والمؤتمرات والبحوث والدراسات والتعاون الدولي وتطوير البيئة الاستثمارية في قطاع الصقور.

وهذه ليست مسألة إدارية عابرة.

فعندما يُمنح قطاع الصقور إطاراً مؤسسياً بهذا الاتساع، فإن الرسالة واضحة: هذا الموروث لم يعد نشاطاً موسمياً، بل أصبح مجالاً ثقافياً واقتصادياً ومعرفياً يحتاج إلى التنظيم والتطوير والاستدامة.

ولهذا تأتي نسخة 2026 بوصفها أولى فعاليات المركز الوطني للصقور بعد تنظيمه الجديد، خلال الفترة من 5 إلى 25 أغسطس في ملهم شمال الرياض، بما تضمه من مزارع محلية ودولية، وأجنحة لمستلزمات الصقور، وجناح «صقار المستقبل»، وعروض تفاعلية ومنصة للمنافسات المباشرة.

وهنا تتضح النقلة:

السعودية لا تطور فعالية؛ إنها تطور قطاعاً.

ووراء كل صقر يصل إلى منصة المزاد قصة طويلة لا تبدأ عند لحظة المزادة.

هناك مزرعة أنتجته، وخبرة راكمت خصائص سلالاته، وبرامج تربية ورعاية، وعناية بيطرية، ونقل متخصص، وإجراءات استقبال وفحص، ثم توثيق للبيانات والملكية، وصولاً إلى المشتري.

وقد شهد قطاع إنتاج الصقور تطوراً في تقنيات التربية، ومنها برامج التزاوج والتهجين التي تستهدف جمع خصائص مرغوبة من الأبوين، مع المحافظة على السلالات وتطوير الإنتاج في المزارع المتخصصة.

ومن هنا فإن قيمة الصقر لا تختل في سعره.

فبيع صقر من نوع «جير بيور سوبر وايت» بمبلغ 1.2 مليون ريال في مزاد 2025 يكشف عن سوق قادرة على تقدير الندرية والمواصفات وجودة الإنتاج والثقة في المنتج.

والسوق الناضجة لا تقاس فقط بما يدفعه المشتري، وإنما بما تبنيه حول الصفقة من معرفة وثقة وخدمات ومعايير.

بل إن التجربة شهدت في 2025 انتقالاً من مجرد البيع إلى الاستثمار؛ إذ استحوذت شركة سعودية على مزرعة كندية عريقة في إنتاج الصقور، في صفقة جرت داخل المزاد نفسه.

وهنا تتضح صورة أخرى للمشروع: الرياض ليست فقط سوقاً تستقبل المنتج العالمي، بل أصبحت بيئة يمكن أن ينطلق منها الاستثمار السعودي إلى صناعة الصقور عالمياً.

ومع كل هذا الحضور السعودي، تبقى حقيقة ثقافية لا يمكن تجاهلها: الصقارة ليست موروثاً منفصلاً عن محيط المملكة، وإنما هي جزء من ذاكرة الجزيرة العربية والخليج. اشتراكا الصحيفة

فالصقر أقدم من الحدود السياسية الحديثة، والصقارة عاشت في مجتمعات الخليج التي تشاركت البيئة الصحراوية، وتناقلت فنون القنص والتدريب والرعاية جيلاً بعد جيل.

من السعودية إلى الكويت وقطر والإمارات والبحرين وعمان، ظل الصقر حاضراً في الذاكرة الخليجية؛ رفيقاً للصحراء، وأداة للصيد، ورمزاً للمهارة والصبر ومعرفة الطبيعة.

وتؤكد اليونسكو أن الصقارة كانت في أصلها وسيلة للحصول على الغذاء، ثم تطورت مع الزمن إلى ممارسة اجتماعية وثقافية وترفيهية، وإلى وسيلة للاتصال بالطبيعة ونقل المعرفة بين الأجيال. كما أن ملف الصقارة الدولي يضم السعودية وقطر والإمارات ضمن الدول المشاركة في هذا التراث الإنساني الحي.

وفي الكويت، ارتبطت الصقارة تاريخياً بحياة أهل الصحراء والرحلات والقنص، كما هو الحال في أجزاء واسعة من البيئة الخليجية. ومن هنا فإن المحافظة على الصقارة ليست محافظة على طائر أو هواية فقط، وإنما حماية لمنظومة من المعارف: اختيار الصقر، وتدريبه، والعناية به، ومعرفة مواسم القنص، وفهم البيئة، وصناعة الأدوات، وما ارتبط بذلك من شعر وحكايات ومفردات وعادات. وحين تُقرأ الصقارة بعين التاريخ، فإنها لا تظهر مجرد هواية تناقلتها الأجيال، بل سجلًا حيًا لعلاقة الإنسان الخليجي ببيئته؛ فقد كان الصقر في زمن مضى شريكاً في تحصيل القوت، ثم غدا عنواناً للمهارة والمكانة، قبل أن يستقر في الوعي الحديث بوصفه أحد أعمق رموز الموروث. ومن هنا، فإن ما نشهده اليوم ليس انقطاعاً عن الماضي، بل فصلاً جديداً في تاريخه.

لكن قيمة التجربة السعودية أنها لا تتعامل مع هذا الموروث الخليجي المشترك باعتباره شيئاً جامداً يجب حفظه في الذاكرة، بل تعمل على منحه أدوات جديدة للحياة والاستمرار.

فالموروث الحقيقي ليس ما يبقى كما كان، بل ما يستطيع أن يتغير في أدواته دون أن يفقد روحه.

وتؤكد اليونسكو أن الصقارة تُمارس منذ أكثر من أربعة آلاف عام، وأنها كانت في بداياتها وسيلة للحصول على الغذاء، ثم اكتسبت أبعاداً اجتماعية وثقافية، وأصبحت مرتبطة بالحفاظ على الصقور وطرائدها وموائلها، وينقل المعرفة من جيل إلى آخر.

وهذا التحول يضيء جانباً مهماً من تاريخ الخليج.

فالإنسان الخليجي القديم عاش في بيئة قاسية، وكانت معرفته بالصحراء وطرائدها ومواسمها ورياحها جزءاً من أدوات البقاء. وكان الصقر شريكاً في تلك الحياة. ثم تغيرت المدن ووسائل المعيشة، ولم تعد الحاجة إلى الصيد كما كانت، لكن الصقارة بقيت لأنها تحولت من ضرورة معيشية إلى ذاكرة ثقافية وهوية اجتماعية.

وهنا تظهر قيمة الموروث الحي: أن يتغير دوره دون أن تنقطع صلته بالماضي.

وقد أدرجت اليونسكو الصقارة في القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية، ضمن ملف دولي شاركت فيه السعودية وقطر والإمارات ودول أخرى، وأكدت أن الصقارة ممارسة ثقافية تنتقل من جيل إلى آخر عبر الأسرة والتدريب والممارسة.

لكن التجربة السعودية اليوم تذهب خطوة أبعد.

فالمملكة لا تكتفي بأن تكون جزءاً من الاعتراف الدولي بالصقارة، وإنما تبني حولها منظومة مؤسسية واقتصادية ومعرفية متكاملة.

في الرياض مؤسسة وطنية.

وفي ملهم مزاد عالمي.

وفي المزارع إنتاج متخصص.

وفي الميدان منافسة.

وفي الفعاليات تعليم وتعريف.

وفي التنظيم الجديد إطار للاستثمار والبحث والشراكات.

وهكذا تنتقل الصقارة من ممارسة محفوظة إلى قطاع منظم.

وبقراءة هذه التحولات مجتمعة، لا تبدو الأرقام مجرد مؤشرات نمو في مزاد موسمي، إنها علامات على انتقال الصقارة من نطاق الممارسة الفردية إلى منظومة لها مؤسساتها وأسواقها ومنافساتها وشبكاتها الدولية. وهذه هي اللحظة التي يتحول فيها الموروث من شيء نحتفي به إلى قيمة نعيد إنتاجها ونبني لها مستقبلاً.

ولعل أكثر ما يكشف ذكاء هذه المنظومة قرار تخصيص جميع أشواط فئة «الفرخ» في مسابقات المركز للصقور المباعرة في المزاد الدولي لمزارع إنتاج الصقور.

هذه ليست مجرد إضافة إلى برنامج المنافسات.

إنها إعادة تعريف للعلاقة المزرعة بالسوق.

فالمزرعة تنتج، والمزاد يتيح الاختيار، والصقار يشتري، ثم يدخل الصقر الميدان.

وبذلك تتصل حلقات أربع:

الإنتاج - المزاد - المنافسة - السمعة.

وهذا يمنح المزرعة حافزاً يتجاوز البيع، لأن جودة إنتاجها ستُختبر لاحقاً في المنافسة.

إنها فلسفة تبني سوقاً على الجودة والأداء لا على العرض وحده.

وقبل سنوات قليلة لم يكن من السهل تصور أن تصبح قلمهم شمال الرياض نقطة تلتقي فيها مزارع إنتاج من مختلف أنحاء العالم.

أما اليوم، فقد أصبح المشهد واقعاً.

وفي 2025 استقبل المزاد أكثر من 20 ألف زائر، إلى جانب مشاركة المزارع المحلية والدولية، وضم أجنحة لمستلزمات الصقور وجناح «صقار المستقبل» وعروضاً تفاعلية حول التربية والرعاية.

وهذا الجانب ربما يكون أهم من قيمة الصفقات نفسها.

فالموروث الذي لا يصل إلى الجيل الجديد يموت مهما بلغت قوة المؤسسات التي تحفظ وثائقه.

أما حين يرى الجيل الجديد الصقر ويتعرف إلى أدواته وأسابيل رعايته وتربيته، ويدرك أن وراء هذه الهواية علماً ومهارة وتاريخاً، فإن الموروث ينتقل من الذاكرة إلى الوعي.

وهنا تصبح السعودية لا حافظةً للموروث فحسب، بل صانعةً لجيله القادم. وربما تختصر صورة الصقر وحدها هذه الرحلة كلها.

فقبل قرون، كان الصقار يخرج إلى الصحراء، ويعتمد على خبرته في اختيار الطير وتدريبه، ويقرأ الريح، ويتتبع الطريدة، ويعود من رحلته بما يسد حاجة أهله.

واليوم يصل الصقر إلى الرياض عبر الرحلات الجوية، ويُستقبل وفق إجراءات منظمة، ويخضع للرعاية والفحص، ثم يدخل منصة مزاد عالمية، وتوثق ملكيته، وقد ينتقل إلى صقار من دولة أخرى، ثم يدخل ميدان المنافسة.

لقد تغيرت الوسائل. لكن جوهر العلاقة لم يتغير.

ما زال الإنسان ينظر إلى الصقر باعتباره كائنًا يستحق العناية والمعرفة والاحترام.

وهذا هو معف الموروث الحي.

إن المزاد الدولي لمزارع إنتاج الصقور ليس قصة صقر بيع بمليون ريال، ولا قصة 1103 صقور بيعت في موسم واحد، ولا قصة 67 مزرعة جاءت من 23 دولة.

كل هذه الأرقام مهمة، لكنها ليست القصة كلها.

القصة الأعمق أن السعودية رأت في الصقارة ما هو أبعد من هواية تراثية.

رأت فيها ذاكرة وطن، وامتداداً خليجياً، وثقافة عربية، وتراثاً إنسانياً، وقطاعاً اقتصادياً، ومجالاً للمعرفة، ومنصة للقوة الناعمة.

ثم بدأت تبني حول هذا الإرث مؤسسة وسوقاً ومنافسةً ومنظومةً متكاملة.

أما الخليج، من الكويت إلى قطر والإمارات والبحرين وعمان، فيرى في الصقر جزءاً من ذاكرته المشتركة؛ صقراً عرفته الصحراء قبل الحدود، وصاحب الإنسان في زمن كانت فيه الصقارة وسيلة للصيد وتأمين القوات، ثم تحولت إلى موروث تتناقله الأجيال.

ومن هنا فإن المحافظة على الصقارة ليست حفظاً لمشهد من الماضي، بل حماية لمعرفة وهوية وذاكرة إنسانية.

لكن ما تفعله السعودية اليوم يتجاوز الحماية إلى إعادة البناء.

إنها تأخذ إرثاً عريقاً، وتضعه في مؤسسات حديثة، وتفتح له أبواب العالم، وتستقطب إليه مزارع الإنتاج، وتربط البيع بالمنافسة، وتمنح الجيل الجديد فرصة التعرف إليه، وتضع له إطاراً تنظيمياً قادراً على الاستدامة.

وهنا تتجلى الفكرة الأهم:

«الموروث الذي تحميه السعودية اليوم، ليس ماضياً يُستعاد؛ بل مستقبل يُصنع.»

ومن ملهم إلى آفاق العالم، لا يعود السؤال: كم بلغ سعر الصقر؟

بل يصبح السؤال الأعمق:

كيف استطاعت المملكة أن تجعل من جناحٍ كان يطارد الطريدة في صحراء الأمس، جناحاً يحمل اليوم موروث الجزيرة العربية إلى العالم؟

اشتراكالصحيفة

وتلك هي الحكاية التي تستحق أن تُكتب.

فالمملكة لا تبيع الصقور فحسب، إنها تبني للصقارة عصرًا جديدًا.

- باحث في التراث الكويتي والخليجي

أخبار الهيئة السعودية للمياه	تصنيف الخبر	1448-03-01	تاريخ الخبر
	الكاتب	5	تكرار الرصد



«هيئة المياه» تُسند إدارة المحطات والإشراف عليها إلى «حلول المياه» بكفاءات وطنية 100%



الرياض - واس

رفعت أعمال تحلية المياه -الذراع التشغيلي للهيئة السعودية للمياه- خلال العامين الماضيين، الطاقة الإنتاجية الإجمالية لمحطات تحلية المياه من المصادر الجوفية والسطحية، التي يزيد عددها على 400 محطة، بمقدار يتجاوز 1.5 مليون متر مكعب يوميًا، لتبلغ أكثر من 4 ملايين متر مكعب يوميًا، بعد أعمال تطوير شملت الأصول وعمليات التشغيل والصيانة ومراقبة الجودة. وتنتج المحطات مياهًا مطابقة للمواصفات والمقاييس المعتمدة، وتشكل بانتشارها في مناطق المملكة رافدًا موزعًا جغرافيًا لمنظومة الإمداد المائي، يتكامل مع قدرات تحلية مياه البحر، بما يوسع خيارات الإمداد، ويرفع مرونة المنظومة في مواكبة تغير الطلب، ويدعم استمراريته في مختلف الظروف. وشملت أعمال التطوير ربط عدد من المحطات بالشبكة الكهربائية وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة، ما أسهم في إزالة أكثر من 400 ألف برميل مكافئ من الوقود السائل سنويًا، وخفض الانبعاثات الكربونية بنحو 170 ألف طن سنويًا.

واستكمالًا لهذا المسار، وقّعت أعمال تحلية المياه، الذراع التشغيلي للهيئة السعودية للمياه، وشركة حلول المياه اتفاقية "إسناد مهام الإشراف والإدارة لمحطات تحلية المياه من المصادر الجوفية والسطحية". وتأتي الاتفاقية ضمن مراحل نقل اختصاصات الإدارة والإشراف، واستكمال الهيكلية المؤسسية لقطاع المياه وفصل الأدوار بين الإنتاج والتوزيع والتنظيم، وفق الإستراتيجية الوطنية للمياه 2030، بما يتيح لكل كيان التركيز على اختصاصه، ويرفع كفاءة إدارة الأصول والإنفاق. وتعمل المحطات بكفاءات وطنية، وبموجب الاتفاقية، تتولى شركة حلول المياه إدارة المحطات والإشراف على أعمال تشغيلها وصيانتها، فيما تواصل الكوادر الوطنية التابعة للهيئة تنفيذ مهام التشغيل والصيانة، بما يحفظ الخبرات المتراكمة، ويواصل تنمية القدرات السعودية المتخصصة، ويرفع كفاءة إدارة الأصول وموثوقية الإمداد.

أخبار شركة المياه الوطنية	تصنيف الخبر	1448-03-01	تاريخ الخبر
	الكاتب	4	تكرار الرصد



نائب أمير الباحة يطلع على تقرير أعمال شركة المياه الوطنية بالمنطقة



الباحة - واس

اطّلع صاحب السمو الأمير فهد بن سعد بن عبدالله بن تركي نائب أمير الباحة خلال لقائه في مكتبه بالإمارة اليوم، مدير عام شركة المياه الوطنية بالمنطقة المهندس عبدالعزيز مطر الزهراني، على تقرير عن أعمال الشركة في المنطقة.

واستمع سموه إلى عرضٍ عمّا تقدمه الشركة من خدمات في منظومة المياه، والجهود المبذولة لتعزيز كفاءتها وتطويرها.

أخبار صندوق التنمية الزراعية	تصنيف الخبر	1448-03-01	تاريخ الخبر
	الكاتب	1	تكرار الرصد



تطوير مكة وصندوق التنمية يوقعان مذكرة تفاهم لدعم التنمية الزراعية

احمد الأحمدي - مكة المكرمة

وقّعت هيئة تطوير منطقة مكة المكرمة مذكرة تفاهم مع صندوق التنمية الزراعية، بهدف تعزيز التعاون المشترك في تنمية القطاع الزراعي المستدام بمنطقة مكة المكرمة، ودعم الاستثمارات والمشروعات الزراعية النوعية، بما يسهم في تعظيم الاستفادة من المقومات الزراعية التي تزخر بها محافظات المنطقة.

وتهدف المذكرة إلى دعم الاستثمار والمشروعات الزراعية، وتطوير الدراسات والبيانات والمؤشرات الزراعية بما يدعم التخطيط واتخاذ القرار، إلى جانب تمكين المزارعين وبناء القدرات من خلال تبادل الخبرات والمعارف والبرامج التدريبية والتوعوية.

كما تشمل مجالات التعاون دعم وتطوير مؤشرات المرصد الحضري المتعلقة بالقطاع الزراعي، بما يسهم في توفير بيانات ومؤشرات تعزز كفاءة التخطيط للتنمية الزراعية في المنطقة. وتسعى المذكرة إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المحافظات، وتعزيز الاستدامة ورفع جودة الحياة، بما يواكب مستهدفات رؤية المملكة 2030 ويسهم في تعزيز الأثر التنموي والاقتصادي للقطاع الزراعي بمنطقة مكة المكرمة.

وتأتي المذكرة امتدادًا لجهود الطرفين في بناء شراكات فاعلة وتكامل الجهود لتنمية القطاع الزراعي واستدامته، بما يحقق المصالح والأهداف المشتركة.

أخبار المركز الوطني لكفاءة وترشيد المياه (مائي)	تصنيف الخبر	1448-03-01	تاريخ الخبر
	الكاتب	1	تكرار الرصد



دبلوم وخبرة ومعايرة أجهزة.. «كفاءة المياه» يضبط ترخيص المدقق الزراعي



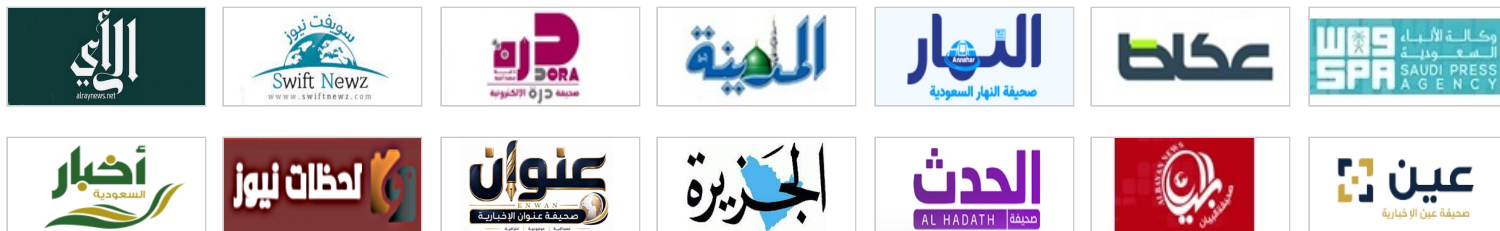
جعفر الصفار - الدمام

حدد المركز الوطني لكفاءة وترشيد المياه اشتراطات الحصول على ترخيص «مدقق زراعي»، الذي يتيح لحامله ممارسة أعمال كشف تسربات المياه والتدقيق المائي في المنشآت الزراعية، وفق الأنظمة واللوائح المعتمدة. واشترط المركز أن يكون المتقدم سعودي الجنسية، وحاصلاً على شهادة دبلوم في كحد أدنى في تخصصات المياه أو المجالات ذات الصلة، إلى جانب خبرة عملية لا تقل عن عام في القطاع الزراعي. وتضمنت الاشتراطات امتلاك أو استئجار المعدات وأجهزة القياس اللازمة، مع تقديم شهادات معايرة سارية المفعول لها، والحصول على شهادة فنية من جهة تدريبية معتمدة من المركز، إضافة إلى توفر وثيقة العمل الحر.

نطاق عمل المدقق الزراعي

ويشمل نطاق عمل «المدقق الزراعي» المرخص تحديد مصادر المياه المستخدمة وفق الأنظمة المعتمدة لدى وزارة البيئة والمياه والزراعة، ومراجعة كميات الاستهلاك ومقارنتها بالمقننات المائية المعتمدة للمحاصيل، إلى جانب التدقيق على أنظمة الري وفق كود الممارسات المعتمد. كما تتضمن مهامه تحديد مكامن الخلل وتقدير كميات المياه المهدرة، والكشف عن التسربات في شبكات وأنابيب توزيع مياه الري، وتحديد الفرص التقنية التي تسهم في رفع كفاءة استهلاك المياه، بما في ذلك دراسة فرص الاستفادة من المياه المعالجة. وتأتي هذه الاشتراطات في إطار جهود المركز لتعزيز الممارسات المهنية في مجال التدقيق المائي، ورفع كفاءة إدارة الموارد المائية في القطاع الزراعي، ودعم تطبيق ممارسات الترشيد والاستدامة في المنشآت الزراعية بالمملكة.

أخبار المركز الوطني للبحا ^ث وتطوير الزراعة المستدامة (استدامة)	تصنيف الخبر	1448-03-01	تاريخ الخبر
	الكاتب	14	تكرار الرصد



أمير نجران يطلع على نتائج دراسة إكثار الأصناف المميزة والنادرة من نخيل المنطقة



نجران - واس

أطلع صاحب السمو الأمير جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد أمير منطقة نجران، على نتائج دراسة إكثار أصناف نخيل التمر النادرة والمميّزة بالمنطقة، التي تأتي متابعاً لتوجيه سموه بدراسة هذه الأصناف والعمل على إكثارها والمحافظة عليها من الاندثار. وأكد أمير منطقة نجران أهمية المحافظة على الأصناف الزراعية المحلية النادرة، والاستفادة من التقنيات الحديثة في إكثارها، بما يعزّز استدامة الموارد الزراعية ويحافظ على التنوع الزراعي الذي تتميز به المنطقة. جاء ذلك خلال لقاء سموه، في مكتبه اليوم، مدير فرع المركز الوطني لأبحاث وتطوير الزراعة المستدامة بمنطقة نجران المهندس سالم بن محسن بالحارث، والعديد من منسوبي الفرع. واستعرض الأمير جلوي بن عبدالعزيز مراحل الدراسة التي شملت تنفيذ مسوحات ميدانية لمزارع النخيل وأسواق التمور بالمنطقة، لتحديد الأصناف المميزة وجمع عيناتها وإكثارها باستخدام تقنية زراعة الأنسجة النباتية.

واستمع سموه إلى شرح قدّمه المشرف على الدراسة عن نتائج الإكثار النسيجي المهندس يوسف آل جريب، حيث أسفرت عن وجود أكثر من (359) فسيلة من الأصناف النادرة والمميّزة، كما اطلع على خطة الانتقال بالمشروع إلى مرحلة الزراعة الحقلية، وتجهيز الحقل النموذجي لزراعة أصناف نخيل نجران النادرة خلال العروة الخريفية لعام 2026م. من جهته، أعرب المهندس بالحارث عن شكره لسمو أمير منطقة نجران على دعمه واهتمامه بالمشروعات البحثية والزراعية التي تسهم في المحافظة على الأصناف المحلية وتنمية القطاع الزراعي بالمنطقة.

أخبار المركز الوطني للأرصاد	تصنيف الخبر	1448-03-01	تاريخ الخبر
	الكاتب	2	تكرار الرصد



«الوطني للأرصاد» يعلن استمرار تطور ظاهرة النينو ومتابعة المؤشرات



فريق التحرير

أكد المركز الوطني للأرصاد أن ظاهرة النينيو تواصل تطورها، مشيراً إلى أن أحدث التقارير من المركز الإقليمي للتغير المناخي أفادت بأن الظاهرة لا تزال في مرحلة التطور، وبحرى متابعة اكتمال اقتران الاحترار بين المحيط الهادئ والغلاف الجوى.

وأوضح المركز أن أحدث قيمة أسبوعية لمؤشر Nino 3.4 بلغت +2.02 درجة مئوية للأسبوع المنتهي في 2 أغسطس 2026، ما يشير إلى استمرار ظروف النينو فائقة القوة.

وأضاف أن الرصد مستمر لمتابعة تطورات الظاهرة، مع تحديث التوقعات بناءً على أحدث النماذج المناخية المتوفرة. من جهته، يواصل المركز الإقليمي للتغيم المناخي متابعة كافة المؤشرات المناخية ذات الصلة، وتحديث التوقعات المتعلقة بتطور ظاهرة النينيو.

تاريخ الخبر	1448-03-01	تصنيف الخبر	أخبار المركز الوطني للنخيل والتمور
تكرار الرصد	5	الكاتب	



250 طنًا من التمور يومياً تنعش الحركة التجارية في سوق البكيرية



البكيرية - واس

يشهد سوق تمور البكيرية في نسخته السابعة عشرة حراكاً اقتصادياً متنامياً، مع تسجيل مبيعات يومية تتجاوز 250 طنًا من مختلف أصناف التمور، وسط إقبال من المتسوقين والمزارعين والتجار من محافظة البكيرية والمحافظات المجاورة. ويستمر السوق 75 يومًا بمقره على طريق الملك سلمان بن عبدالعزيز، بإشراف محافظة البكيرية، وتنظيم مكتب وزارة البيئة والمياه والزراعة بالمحافظة، والمركز الوطني للنخيل والتمور، والشركة الوطنية للخدمات الزراعية، بالتعاون مع بلدية البكيرية ولجنة الأهالي وعدد من الجهات المشاركة.

وتتنوع أصناف التمور المعروضة في السوق بين السكري والهشيشي والمناصيف والبرحي والونانة والصقعي والمجدول، فيما يضم السوق 20 مسارًا لخدمة المزارعين وباعة التمور، إلى جانب حراج يقام على فترتين يوميًا، بما يسهم في تنظيم عمليات البيع والشراء واستيعاب الكميات الواردة.

ويُعد سوق تمور البكيرية رافدًا اقتصاديًا مهمًا ونقطة انطلاق لأسواق التمور في منطقة القصيم، مستفيدًا من وفرة إنتاج مزارع النخيل بالمحافظة وتنوع أصنافها وجودتها، بما يلبي الطلب المتزايد على التمور ويدعم النشاط الزراعي والتجاري في المنطقة.

تاريخ الخبر	1448-03-01	تصنيف الخبر	أخبار المركز الوطني للنخيل والتمر
تكرار الرصد	6	الكاتب	



سوق التمور بالمذنب ينطلق باستقبال أكثر من 50 صنفاً من إنتاج مزارع المحافظة



المذنب - واس

شهد سوق موسم التمور بمحافظة المذنب منذ انطلاقته حركة تسويقية نشطة وإقبالاً كبيراً من الأهالي والزوار والتجار، وتنوعاً في التمور المعروضة التي وصلت إلى أكثر من 50 صنفاً من إنتاج مزارع المحافظة. ويقام السوق بإشراف إمارة منطقة القصيم ممثلةً بمحافظة المذنب، وبتنظيم من المركز الوطني للنخيل والتمر ممثلاً بمنصة الأسواق الموسمية، ومكتب وزارة البيئة والمياه والزراعة بمحافظة المذنب، وبرعاية رسمية من الغرفة التجارية، وبمشاركة وزارة التجارة وبلدية محافظة المذنب.

وتسهم منصة الأسواق الموسمية في دعم قطاع النخيل والتمر من خلال توفير الخدمات الزراعية والتسويقية والاستفادة من التقنيات الحديثة بما يعزز كفاءة التسويق ويدعم المزارعين والمنتجين ويسهم في زيادة استهلاك التمور السعودية، ويهدف موسم التمور بالمذنب من خلال المنصة إلى تنظيم عمليات البيع والتسويق وتمكين المزارعين من عرض إنتاجهم وتسويقه ورفع جودة الخدمات المقدمة. ويعكس تنوع الأصناف المعروضة في محافظة المذنب مدى المكانة الزراعية التي تتميز بها المحافظة، وأهمية الموسم في تنشيط الحركة الاقتصادية، وتعزيز فرص الاستثمار في قطاع النخيل والتمر بمنطقة القصيم.

تاريخ الخبر	1448-03-01	تصنيف الخبر	أخبار المركز الوطني للنخيل والتمر
تكرار الرصد	3	الكاتب	



انطلاق موسم "نقوة عنيزة" للتمر وسط حراك اقتصادي وتجاري



عنيزة - واس

انطلق موسم عنيزة الدولي للتمر تحت شعار "نقوة عنيزة"، وسط حراك اقتصادي وتجاري تشهده المدينة الغذائية شرق المحافظة، المقام بتنظيم مشترك بين المركز الوطني للنخيل والتمر، وشركة الأعمال والمشاريع القابضة وشركة أرزاق لاين، وبشراكة إستراتيجية مع الغرفة التجارية بمحافظة عنيزة.

ويجمع الموسم المزارعين والدلالين والتجار والمشتريين في ظاهرة موسمية تعكس نشاط سوق التمر في عنيزة، حيث بدأت الحركة منذ ساعات الفجر الأولى مع وصول كميات التمر إلى ساحات السوق وانطلاق عمليات البيع والمزايدات.

وسيشهد الموسم يوميًا تدفق كميات متنوعة من التمر التي تنتجها مزارع عنيزة والمنطقة لتدخل إلى السوق وتُعرض أمام التجار، عبر الدلالين في حركة تجارية ستتواصل خلال أيام الموسم.

ويُمثل موسم عنيزة الدولي للتمر نافذة اقتصادية للمزارعين والمنتجين والتجار، وسيساعد على تنشيط حركة التداول والتسويق لتمر المنطقة، وتعزيز حضور هذا المنتج الزراعي الذي ارتبط بمدينة عنيزة ومزارعها على مدى عقود.

تاريخ الخبر	1448-03-01	تصنيف الخبر	أخبار المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي
تكرار الرصد	19	الكاتب	



دعمًا للجهود الدولية.. المملكة تخفّض المواد المستنفدة لطبقة الأوزون بنسبة 69؟



الرياض - واس

رفعت المملكة نسبة التخلص من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون إلى 69% خلال النصف الأول من عام 2026م، في خطوة تعزز التزامها بتنفيذ بروتوكول مونتريال، والتخلص التدريجي من غازات الهيدروكلوروفلوروكربون (HCFC)، وفق بيانات المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي. وأعلن المركز فسخ أكثر من 8 آلاف طن متري من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون وموارد (HFC) منذ بداية العام الجاري، ضمن مشروع الخفض التدريجي للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، بما يضمن تنظيم استيرادها وتداولها وفق الاشتراطات البيئية والالتزامات الدولية. وأوضح المتحدث الرسمي للمركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي سعد المطرفي أن هذا التقدم تزامن مع تعزيز المنظومة الرقابية على المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، عبر نظام الفسخ البيئي الذي ينظم عمليات الاستيراد والتداول، مبيِّناً أن المركز أصدر منذ عام 2023 أكثر من 3200 إذن فسخ للمواد الخاضعة لأحكام بروتوكول مونتريال، بما يعزز الامتثال البيئي ويضمن الالتزام بالحصص والكميات المقررة. وأشار إلى أن التعاون بين المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، من خلال الربط الإلكتروني، أسهم في تسريع إجراءات فسخ الشحنات ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمستفيدين، مع المحافظة على مستويات الرقابة البيئية. وأفاد أن مصادقة المملكة على تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال في سبتمبر الماضي في 2025، مثّلت خطوة نوعية في خفض الغازات ذات الأثر العالي على المناخ، تعكس التزام المملكة بدعم الجهود الدولية لمواجهة التغير المناخي، مؤكداً أن التعاون الخليجي في حماية طبقة الأوزون يعزز تكامل الجهود الإقليمية وبحسب الدور الريادي للمملكة في هذا المجال.

تاريخ الخبر	1448-03-01	تصنيف الخبر	أخبار المركز الوطني لإدارة النفايات (موان)
تكرار الرصد	2	الكاتب	

25h

اليوم

حظر تدوير الأسبستوس في المملكة.. واشتراطات مشددة لعمليات الهدم والتغليف



جعفر الصفار-الدمام

طرح المركز الوطني لإدارة النفايات «موان»، الضوابط والأدلة الفنية لعام 2026 لإدارة نفايات الأسبستوس الخطرة في المملكة، والتي ارتبط التعرض لأليافها بأمراض خطيرة أبرزها سرطان الرئة وورم الظهارة المتوسطة الجنب.

وتهدف اللائحة الجديدة إلى تنظيم عمليات إزالة وتغليف ونقل الأسبستوس، لحماية الصحة العامة والبيئة من مخاطره المسرطنة.

التخلص الآمن من المواد الخطرة

وأقر المركز حظراً تاماً لتدوير أو إعادة استخدام نفايات الأسبستوس بأي شكل من الأشكال، وألزم منتجي النفايات ومقاولي الهدم بالتعاقد الحصري مع مقدمي خدمات مرخصين للتعامل مع هذه المواد الخطرة والتخلص الآمن منها

وجاءت هذه الضوابط للتعامل الآمن مع الهياكل الإنشائية ومواد البناء القديمة، استكمالاً لقرار حظر استيراد المادة في المملكة منذ عام 1998.

وحددت الضوابط الحد الأقصى المسموح به لتركيز ألياف الأسبستوس في بيئة العمل بـ 0,1 ليف لكل سنتيمتر مكعب.

حظر تدوير الأسبستوس في المملكة.. واشتراطات مشددة لعمليات الهدم والتغليف
مشددة لعمليات الهدم والتغليف

وأُوجبت اللائحة إيقاف العمل فوراً واتخاذ تدابير تصحيحية في حال تجاوز هذه النسبة المحددة لحماية العاملين. كشفت الوثيقة عن إلزامية إجراء مسح ميداني شامل قبل بدء أي أعمال صيانة أو هدم للمباني المشتبه احتوائها على الأسبستوس.

واعتمدت طرقاً فنية دقيقة للإزالة، أبرزها الطريقة الرطبة لمنع تطاير الألياف، واستخدام أكياس القفازات المخصصة للحشيات.

وفرضت التعليمات تغليف نفايات الأسبستوس في أكياس معتمدة من الأمم المتحدة تحمل الرمز «UN 2212» أو «UN 2590».

واشترطت استخدام نظام التغليف المزدوج، بوضع النفايات في كيس داخلي أحمر، ثم كيس خارجي شفاف يحمل علامات تحذيرية واضحة.

وشدد المركز على نقل هذه النفايات عبر مركبات مغلقة بالكامل ومبطنة بمواد عازلة، مع منع النقل في مقصورات الشحن المفتوحة منعاً باتاً، وأوضح أن التخلص النهائي يجب أن يتم في مرادم النفايات الخطرة، مع تغطيتها فوراً بطبقات ترابية عازلة.

وحذرت الضوابط من إهمال معدات الحماية الشخصية للعاملين في مواقع الإزالة، وألزمت المقاولين بتوفير كمادات تنفسية متطورة، وملابس واقية ذات استخدام واحد، وإنشاء محطات خاصة لإزالة التلوث الشخصي في مواقع العمل.

ووزع الدليل الأدوار الرقابية والتنفيذية بين عدة جهات، لضمان تكامل العمل، وشملت هذه الجهات وزارة البلديات والإسكان، والمركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي، لضمان استخراج التصاريح البيئية ومراجعة خطط إدارة الهدم بأمان.

أخبار المركز الوطني لإدارة النفايات (موان)	تصنيف الخبر	1448-03-01	تاريخ الخبر
	الكاتب	1	تكرار الرصد



28 ألف جولة لتشديد الرقابة على قطاع إدارة النفايات



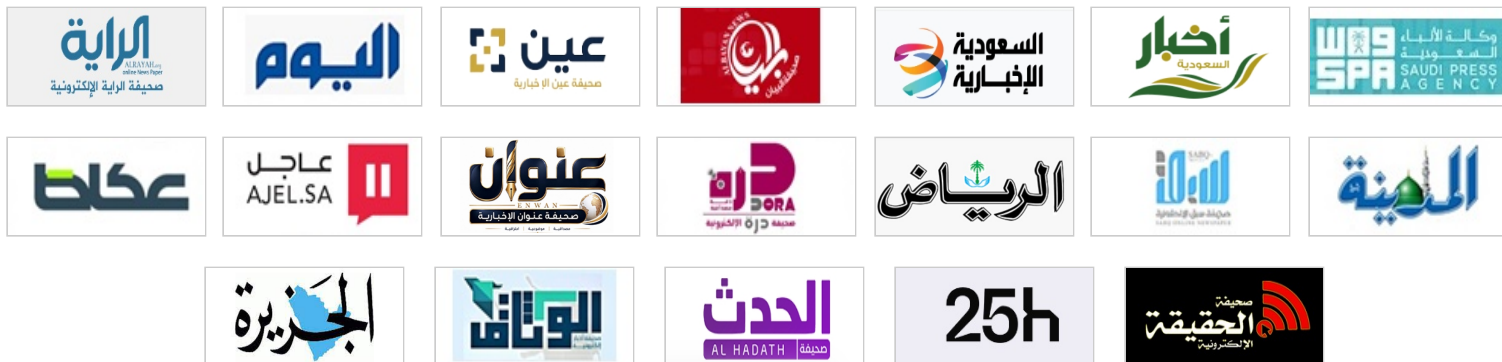
عبدالله العماري - الرياض

نفذ المركز الوطني لإدارة النفايات «موان» أكثر من 28 ألف جولة تفتيشية ورقابية ميدانية على قطاع إدارة النفايات خلال العام الجاري 2026، بهدف تعزيز الامتثال للأنظمة البيئية وتحقيق الاستدامة. وأوضح المركز أن الفرق الرقابية التابعة له أنجزت تحديدًا 28,432 جولة تفتيشية، استهدفت المنشآت والمرافق العاملة في قطاع إدارة النفايات.

حماية البيئة من المخالفات

ويبين أن هذه الجولات الميدانية المكثفة تأتي في إطار متابعة الالتزام الدقيق بالاشتراطات والأنظمة البيئية المعتمدة للقطاع، مشيرًا إلى أن الأعمال الرقابية تسهم بشكل مباشر في دعم الممارسات المستدامة ورفع كفاءة الأداء اليومي داخل قطاع إدارة النفايات. وذكر المركز أن الجولات التفتيشية تعد جزءًا من منظومة متكاملة يعمل على تطويرها للارتقاء بمستويات الرقابة والامتثال البيئي، مضيفًا أن تطبيق هذه الإجراءات الصارمة يدعم جهود حماية البيئة من أي تجاوزات ومخالفات للأنظمة. وأكد «موان» أن تحركاته الميدانية المستمرة تسير وفق مسار يدعم تحقيق المستهدفات البيئية والتنمية لتعزيز جودة القطاع.

تاريخ الخبر	1448-03-01	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	19	الكاتب	



المملكة تشارك في أعمال مؤتمر الأطراف وتسلم رئاسة (COP16) إلى منغوليا..

الاثنيين المقبل



الرياض - واس

تشارك المملكة العربية السعودية الاثنين المقبل في أعمال الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، التي تستضيفها جمهورية منغوليا خلال الفترة من 17 إلى 28 أغسطس الجاري، بمشاركة الدول الأطراف، والمنظمات الدولية، والجهات المعنية، كما تسلم المملكة رئاسة المؤتمر إلى جمهورية منغوليا بعد فترة رئاسة شهدت تنفيذ عددٍ من المبادرات والشراكات الدولية التي انطلقت من مؤتمر الرياض (COP16).

وتأتي مشاركة المملكة في المؤتمر امتدادًا لدورها الريادي في دعم الجهود الدولية لمواجهة التحديات البيئية، حيث تستعرض أبرز المبادرات الدولية التي قادتها خلال رئاستها وما تحقق فيها من تقدّم، ومن أبرزها شراكة الرياض العالمية من أجل مقاومة الجفاف (RGDRP)، وأجندة عمل الرياض (Riyadh Action Agenda) التي نمت من 35 إلى أكثر من 100 مبادرة، والمبادرة الدولية للإنذار المبكر من العواصف الرملية والترابية، إضافةً إلى تفعيل مبادرة الأعمال من أجل الأرض (Business4Land)، إلى جانب إبراز جهودها في حماية البيئة والموارد الطبيعية، وتنمية الغطاء النباتي، وتبني الحلول المستدامة لمكافحة التصحر، بما يعكس التزامها بدعم العمل البيئي متعدد الأطراف وتحقيق مستهدفات التنمية المستدامة.

وكانت المملكة قد استضافت الدورة السادسة عشرة للاتفاقية في ديسمبر 2024م بمدينة الرياض، وهي الأكبر في تاريخ الاتفاقية، بمشاركة 197 طرفًا (196 دولة والاتحاد الأوروبي)، واعتماد 39 قرارًا، وحشد أكثر من 12 مليار دولار لدعم استعادة الأراضي ومقاومة الجفاف.

ويمثل المؤتمر منصة دولية لتعزيز التعاون بين الدول الأطراف والمنظمات الدولية والجهات ذات العلاقة، وتبادل الخبرات واستعراض التجارب الناجحة في إدارة الأراضي واستعادتها وتعزيز استدامة الموارد الطبيعية، بما يدعم الجهود العالمية الرامية إلى الحد من آثار تدهور الأراضي والجفاف، ويعزز الشراكات الهادفة إلى بناء مستقبل أكثر استدامة.

وتشارك المملكة في فعاليات المؤتمر، من خلال جناح وطني في المنطقة الزرقاء يضم برنامجًا متكاملًا بأكثر من 40 فعالية جانبية، وجناحًا مخصصًا لمبادرة الشرق الأوسط الأخضر، فيما ترأس الاجتماع الأخير لمكتب مؤتمر الأطراف (COP Bureau) قبل تسليم الرئاسة إلى منغوليا، وتعد الاجتماع الثاني للجنة التوجيهية والاجتماع الأول لجمعية الشركاء لشراكة الرياض العالمية من أجل مقاومة الجفاف، استكمالًا لما قادتته من "حوار تفاؤل" حول الإطار العالمي للجفاف عبر اجتماعات في بنما وبون والقاهرة واجتماع وزاري في نيروبي.

وتختتم المملكة بهذه المشاركة، مدة رئاستها للدورة السادسة عشرة، بعدما أرسلت رصيدًا من المبادرات النوعية، والشراكات الفاعلة، والآليات التنفيذية التي أسهمت في تحويل مخرجات مؤتمر الرياض إلى خطوات عملية على أرض الواقع.

كما تتطلع المملكة إلى مواصلة التعاون مع جميع الدول الأطراف، بما يضمن استمرار التقدم نحو تحقيق أهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وتعزيز الجهود العالمية لاستعادة الأراضي، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، انطلاقًا من الإيمان بأن العمل الجماعي يمثل الركيزة الأساسية لمواجهة التحديات البيئية العالمية.

تاريخ الخبر	1448-03-01	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	3	الكاتب	



الباحة.. 140 ألف نخلة تنتج أكثر من ألفي طن من التمور سنوياً



الباحة - واس

تُعد زراعة النخيل في منطقة الباحة نشاطًا زراعيًا حيويًا؛ لما تحمله من قيمة اقتصادية وغذائية كبيرة، وما توفره من فرص واعدة لتنمية المنتجات الزراعية والصناعات التحويلية المرتبطة بالتمور، لا سيما في محافظة العقيق التي تُعد من أبرز المواقع الملائمة لزراعة النخيل في المنطقة.

وتشتهر مزارع النخيل في الباحة بإنتاج أصناف متنوعة من التمور، من أبرزها: الصفري، والخلص، والسكري، والبرحي، وهي أصناف تختلف في مواسم نضجها وخصائصها، مما يتيح للمزارعين تنويع الإنتاج وتلبية احتياجات الأسواق المحلية.

وفي هذا السياق، أوضح مدير إدارة القطاع غير الربحي والحلول الزراعية بفرع وزارة البيئة والمياه والزراعة بمنطقة الباحة المهندس سعيد بن مسفر الغامدي، أن الإحصاءات تشير إلى وجود أكثر من (140) ألف نخلة في المنطقة، تنتج سنوياً ما يزيد على ألفي طن من التمور، مؤكداً أهمية هذا النشاط في دعم القطاع الزراعي وتمكين المزارعين من الاستفادة المثلى من الموارد والمقومات المتاحة.

وبيّن أن زراعة النخيل تتركز بشكل أكبر في المواقع ذات الظروف البيئية والزراعية الملائمة، وفي مقدمتها محافظة العقيق، التي أسهمت طبيعتها في التوسع في زراعة النخيل وإنتاج أصناف متعددة، إذ يعمل الفرع على خدمة مزارعي النخيل في مختلف محافظات المنطقة من خلال تنفيذ برامج إرشادية، وورش عمل متخصصة، وزيارات ميدانية للمزارع؛ بهدف رفع مستوى وعي المزارعين بأفضل الممارسات الزراعية، وتعزيز كفاءة عمليات الزراعة، والري، والتسميد، والعناية بالنخيل، فضلاً عن التعريف بالطرق المثلى للتعامل مع الثمار خلال مراحل الإنتاج، والحصاد، وما بعد الحصاد.

كما أفاد المهندس الغامدي بأن هذه الجهود تستهدف تطوير الإنتاج وتحسين جودته، والحد من الفاقد الزراعي، ورفع كفاءة المزارع، بما يسهم في زيادة العائد الاقتصادي للمزارعين، وتعزيز قدرة المنتجات المحلية على المنافسة والوصول إلى المستهلك بجودة عالية، مضيفاً أن البرامج الإرشادية تتضمن تعريف مزارعي النخيل بمسارات الدعم والخدمات المقدمة، وفي مقدمتها برنامج الزراعة العضوية، الذي يشجع المزارعين على تبني الممارسات العضوية وتطبيق متطلباتها؛ دعماً لإنتاج تمر ذات جودة عالية، ومحافظةً على الموارد الطبيعية وتحقيقاً للاستدامة الزراعية.

ولفت النظر إلى دور برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة "ريف" في دعم مزارعي النخيل والعاملين في الصناعات التحويلية المرتبطة بمنتجاته، من خلال تقديم دعم مالي غير مسترد وفق الضوابط والاشتراطات المعتمدة؛ بهدف تنمية الأنشطة الريفية الزراعية ورفع كفاءة الإنتاج.

وتسهم الصناعات التحويلية بدورها في الاستفادة من منتجات النخيل وتنويعها، وفتح آفاق أوسع لتسويقها، إلى جانب رفع قيمتها المضافة وزيادة المردود الاقتصادي للمزارعين، مما يعزز استدامة هذا النشاط ويدعم تنمية القطاع الزراعي في منطقة الباحة.

تاريخ الخبر	1448-03-01	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	1	الكاتب	



إقبال خليجي لافت على مهرجان الرطب بالشرقية.. و«الخلاص» في الصدارة



رائد السويلم-الدمام تصوير-مرتضى بوخمسين

سجل مهرجان الرطب الأول بالمنطقة الشرقية مبيعات مرتفعة وسط إقبال لافت من الزوار الخليجيين، متأثراً بتراجع الأسعار في نهاية الموسم إلى مستويات تتراوح بين 10 و15 ريالاً للرطب. ويشهد المهرجان توافر أصناف زراعية متعددة تشمل الرطب واللوز والرمان والليمون والبامية والبصل، مع تصدر صنف «الخلاص» قائمة المنتجات الأكثر طلباً. وأسهم تزامن المهرجان مع نهاية الموسم الزراعي في تراجع ملحوظ للأسعار، إذ هبطت قيمة بعض الأصناف التي بيعت بداية الموسم بين 250 و400 ريال للكيلو، لتصل إلى أسعارها الحالية.

إقبال خاص على المنتجات البلدية

وأوضح عمر المرهون، أن السوق يشهد وفرة في المنتجات الموسمية، كالرمان، واللوز، والليمون، والبامية، والبصل، مشيراً إلى أن اللوز يعد من أهم المنتجات الصيفية، بنوعيه السكندري والعربي الذي يتميز بلونه الأحمر وطعمه الحامض. ويُنَّ أن الأسعار تتغير يومياً وفقاً للعرض والطلب، حيث تراجع أسعار أصناف من 110 ريالاً الأسبوع الماضي لتتراوح حالياً بين 70 و75 ريالاً بحسب الجودة والصنف. وأفاد بأن المنتجات البلدية والعربية تحظى بإقبال خاص لجودتها ونكهتها، وينتظرها المستهلكون من موسم لآخر، خصوصاً في الأحساء، والقطيف، والبحرين. وحول الزراعة، ذكر المرهون أنها ليست صعبة، بل تتطلب عناية مستمرة من ري وتسميد ومكافحة للآفات، مضيفاً: «المزارع يتعامل مع محصوله بعناية كبيرة مثل ما تربي أولادك».

إقبال متزايد

من جانبه، أكد عبد المنعم العثمان تزايد الإقبال المستمر على المهرجان يومياً، في ظل توافر منتجات موسمية كاللوز الأحمر والأصفر، ويُنَّ أن كل فترة تتميز بأصناف معينة، حيث يشهد صنف «الخلاص» طلباً ملحوظاً حالياً، فيما تستعد الأسواق لاستقبال أصناف أخرى الأيام المقبلة. وأشار إلى تفضيل المستهلكين لصنف الخلاص، لاسيما الحبات الكبيرة ذات التدريج المتناسق والجودة العالية لتقديمها في

السلال والعلب، ولفت إلى أن تنوع أحجام وأصناف الرطب يتيح للزوار خيارات الشراء للاستهلاك المباشر أو بكميات أكبر، مع تزايد الإقبال على الأصناف المحلية بتقدم الموسم.

وشدد العثمان على أن جودة المنتج وحجمه ومظهره تعد العوامل الأبرز لاختيار الزبائن، مؤكداً أفضلية الحبة الكبيرة للتقديم.

بحوره، أوضح سجاد الحساوي ارتفاع أعداد الزوار بشكل ملحوظ منذ اليومين الثاني والثالث للمهرجان، خصوصاً من مملكة البحرين ودول الخليج، ويّين أن «الخلاص» والليمون يتصدران الطلبات بكثرة، مشيراً إلى أن أصناف الشيشي، والزامللي، والخنيزي، والشيببي، والبرحي، تتميز بقدرتها على التحمل والحفظ لفترات أطول.

حفظ الرطب

وذكر أن صنف الخلاص لا يتحمل التخزين الطويل وقد يتحول إلى تمر، موضحاً إمكانية حفظ الرطب بتغليفه جيداً لمنع الهواء والرطوبة، وإغلاقه بكرتون في مكان مناسب. وحذر الحساوي من غسل الرطب قبل تخزينه أو تعريضه للماء والهواء، مؤكداً أن التغليف المحكم يحافظ على جودته ويمنع تغيره.

وفي السياق ذاته، وصف صالح السبيعي الإقبال الكبير والمشاركة في النسخة الأولى بالجيدة، متطلعاً لتطوير التنظيم وتوسعة مواقع البيع مستقبلاً، وأشار إلى الطلب الملحوظ على «الليمون الحساوي» المخصص للعصير والتخزين، إلى جانب الرطب الذي يزداد الإقبال عليه مع توافر الأصناف الجديدة.

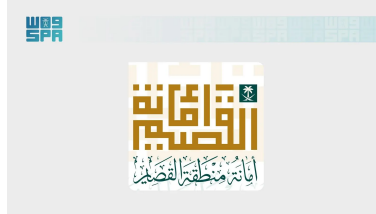
وأضاف أن الأسعار تتفاوت بحسب النوع والجودة، حيث تُباع بعض أصناف الرطب بأسعار بين 10 و15 ريالاً، مع وجود عروض للكميات تمنح الزوار خيارات متعددة.

واعتبر السبيعي هذه الأسعار ممتازة لكونها في نهاية الموسم، مقارنة بأسعار البداية التي تراوحت بين 250 و400 ريال للكيلو، وكشف عن دخول أصناف جديدة للسوق حالياً كـ «أم رحيم» و«الزامللي»، مؤكداً أن تنوعها وتزايد كمياتها يوسعان خيارات المستهلكين مع استمرار الموسم.

تاريخ الخبر	1448-03-01	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	4	الكاتب	



أمانة القصيم تُنهي تجهيز مقر مهرجان شقراء الأسياح للتمور في نسخته الرابعة



بريدة - واس

أنهت بلدية محافظة الأسياح التابعة لأمانة منطقة القصيم، أعمال تجهيز وتهيئة مقر مهرجان شقراء الأسياح للتمور في نسخته الرابعة، استعداداً لانطلاقه يوم الأحد المقبل، في المنطقة المركزية بمدينة عين ابن فهيد، ضمن جهودها لتهيئة المواقع والخدمات، ورفع جاهزيتها لاستقبال المزارعين والمنتجين والمتسوقين.

وشملت أعمال التجهيز تهيئة مرافق المهرجان، ورفع مستوى الجاهزية التشغيلية للموقع، إلى جانب صيانة شبكة الكهرباء والإنارة، وغسل الساحات، وتعزيز أعمال النظافة العامة، وتهيئة مرافق السوق، بما يسهم في توفير بيئة ملائمة لعرض التمور وتسويقها، وتعزيز تجربة الزوار والمتسوقين.

وأكد رئيس بلدية محافظة الأسياح المهندس غازي الطفيري، أن البلدية حرصت على استكمال أعمال التجهيز ورفع جاهزية مقر المهرجان بما يتناسب مع أهمية المناسبة ودورها في دعم المزارعين ومنتجي التمور المحليين، مبيّناً أن أعمال التهيئة شملت مختلف الجوانب الخدمية والفنية والتنظيمية، بما يسهم في دعم الحركة التسويقية للتمور، وتعزيز حضور المهرجان بوصفه وجهة اقتصادية ومجتمعية تخدم أبناء المحافظة وزوارها.

ويأتي مهرجان شقراء الأسياح للتمور في نسخته الرابعة امتداداً للفعاليات الموسمية التي تسهم في دعم النشاط الزراعي والاقتصادي بالمحافظة، وإتاحة الفرصة للمزارعين والمنتجين لتسويق منتجاتهم، والتعريف بجودة التمور المحلية، وتعزيز الحركة التجارية خلال موسم التمور.

تاريخ الخبر	1448-03-01	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	3	الكاتب	



غرفة الباحة تستعرض الفرص الاستثمارية في مجالي الاستدامة والاقتصاد الأخضر



الباحة - واس

استقبل رئيس مجلس إدارة غرفة الباحة ماضي بن محمد الغمري، أمس، رئيس اللجنة الوطنية للاستدامة والاقتصاد الأخضر باتحاد الغرف السعودية المهندس خالد العثمان، بحضور نخبة من رجال الأعمال والمستثمرين من مختلف مناطق المملكة.

وأكد الغمري أن منطقة الباحة تمتلك مقومات وفرصاً استثمارية واعدة في قطاعات حيوية متعددة، مشدداً على حرص الغرفة الدائم على التعريف بهذه المزايا التنافسية، واستقطاب المستثمرين، وبحث فرص الشراكات الإستراتيجية التي تسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية المحلية.

وتهدف الزيارة إلى استكشاف الفرص الاستثمارية الواعدة في المنطقة، وبحث آفاق الشراكات النوعية، لا سيما في مجالات الاستدامة والاقتصاد الأخضر، بما يتماشى مع مستهدفات تنويع النشاط الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة.

كما شهد اللقاء استعراضاً لأبرز المقومات الاستثمارية التي تزخر بها الباحة، ومناقشة سبل تعزيز التعاون بين قطاع الأعمال والجهات المعنية، بما يسهم في تحفيز بيئة الاستثمار وتلبية احتياجات التنمية في المنطقة.

تاريخ الخبر	1448-03-01	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	4	الكاتب	



9 أصناف تين تنتج أكثر من 880 طنًا سنويًا بالجوف



سكاكا - واس

تتميز منطقة الجوف بتنوع محاصيلها الزراعية، مستفيدةً من خصوبة التربة وجودة المياه، ما أسهم في تنوع إنتاجها من الفواكه الموسمية، ومن بينها محصول التين الذي يشهد زراعته وإنتاجه حضوراً في عدد من مزارع المنطقة.

وأوضح مدير مكتب وزارة البيئة والمياه والزراعة بمدينة سكاكا الدكتور عقاب بن مخيلف الرويلي، أن إنتاج المنطقة من أصناف التين يتجاوز 880 طنًا سنويًا، مشيرًا إلى أن من أبرز الأصناف المزروعة: براون التركي، والسلطاني، والبلدي، والإسباني الأصفر، والغاني، والعبيد، والفرنسي، والعسلي، والإسباني الأسود، في تنوع يعكس التجارب الزراعية في المنطقة.

وتأتي زراعة التين ضمن منظومة الإنتاج الزراعي المتنوع الذي تشتهر به الجوف، في ظل ما تتمتع به من مقومات طبيعية أسهمت في نجاح زراعة العديد من أصناف الفواكه، إلى جانب جهود المزارعين في تطوير أساليب الزراعة والعناية بالمحاصيل وتحسين جودة الإنتاج.

ويعد المزارع مساعد الشمري أحد المزارعين الذين خاضوا تجربة زراعة أصناف متعددة من التين في منطقة الجوف، مستفيدًا من المقومات الزراعية التي تتميز بها المنطقة، حيث يعمل على زراعة عدد من الأصناف ومتابعة مراحل نموها وإنتاجها وصولاً إلى مرحلة الحصاد.

وأوضح الشمري أن تنوع أصناف التين يتيح للمزارعين خيارات متعددة في الإنتاج، مبيّنًا أن العناية بالمحصول تبدأ من اختيار الصنف المناسب، وتمر بمراحل الري والتسميد والمتابعة المستمرة للأشجار، وصولاً إلى الحصاد في الوقت المناسب لضمان جودة الثمار.

وأشار إلى أن زراعة التين تمثل أحد المحاصيل التي يمكن تطويرها والتوسع فيها، في ظل ما تتمتع به المنطقة من بيئة زراعية مناسبة، مؤكداً أهمية الاهتمام بالممارسات الزراعية الحديثة ورفع جودة المنتج المحلي وتعزيز فرص تسويقه.

ويأتي محصول التين ضمن المنتجات الزراعية التي تسهم في تنوع الإنتاج الزراعي بمنطقة الجوف، وتدعم حضور الفواكه المحلية في الأسواق، بما يعكس الإمكانيات الزراعية التي تتمتع بها المنطقة ودور المزارعين في تنمية القطاع الزراعي.



تاريخ الخبر	1448-03-01	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	1	الكاتب	



« المزارع الصغير » مبادرة أسرية تحيي الموروث الزراعي في بريدة



نادر إبراهيم مكي

واصلت أسرة الغضية في مدينة بريدة مبادراتها المجتمعية «المزارع الصغير» للعام الثالث على التوالي في تجربة تجمع بين التعليم والموروث الزراعي وتهدف إلى تنمية مهارات الأطفال والشباب وتعريفهم بمراحل التعامل مع التمور من المزرعة حتى وصولها إلى المستهلك

وشهدت المبادرة تدريب المشاركين على عدد من المهارات العملية شملت خراف وفرز وتعليب التمور تحت إشراف ومتابعة كبار السن في مشهد يجسد انتقال الخبرة الزراعية بين الأجيال ويحافظ على الممارسات المتوارثة في المنطقة

وتسعى المبادرة إلى تعزيز ارتباط النشء بالبيئة الزراعية في القصيم وتعريفهم بأهمية النخلة والتمور بوصفها جزءاً أصيلاً من هوية المنطقة واقتصادها إلى جانب إكسابهم مهارات عملية مرتبطة بالإنتاج والتسويق

وتأتي «المزارع الصغير» نموذجاً للمبادرات الأسرية التي تسهم في حماية الموروث الزراعي ونقله للأجيال الجديدة وتحويل المعرفة المتوارثة إلى تجربة عملية يعيشها الأطفال والشباب بأنفسهم

تاريخ الخبر	1448-03-01	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	4	الكاتب	



من الجير إلى الشاهين.. خصائص تميز أنواع الصقور في المزاد الدولي لمزارع إنتاج الصقور



الرياض - واس

تضم قائمة الصقور المعروضة في المزاد الدولي لمزارع إنتاج الصقور 2026، الذي ينظمه المركز الوطني للصقور في مقره بقلهم شمال مدينة الرياض، أنواعاً وفئات متعددة تشمل الجير والشاهين والحر والهجين، ولكل منها خصائص تميزها من حيث الحجم واللون والبنية والأداء، وهي صفات تحظى باهتمام الصقارين عند التعرف على الصقور واختيار ما يتناسب مع احتياجاتهم وأغراض اقتنائها. وأوضح سامر ذياب السليمي، ممثل مزرعة محلية مشاركة في المزاد، أن صقور الجير تتميز بكم حجمها وقوة بنيتها وتعدد ألوانها، التي تتدرج من الأبيض إلى الرمادي والألوان الداكنة، مشيراً إلى أن مزارع الإنتاج تعمل على تطوير خطوط مختلفة منها وفق الصفات المستهدفة في كل خط إنتاج. وأشار إلى أن الشاهين يُعرف بسرعه وبنية الانسيابية وأجنحته المدببة، ويحظى باهتمام الصقارين لما يتمتع به من قدرات في الطيران والانقضاض، فيما يتميز الحر بقوة بنيته ومكانته المعروفة لدى الصقارين، وارتباطه منذ وقت طويل بممارسة الصقارة والصيد في المنطقة.

وبيّن السليمي أن إنتاج المزارع لا يقتصر على الأنواع الخالصة، بل يشمل أنواعاً هجينة تجمع صفات من أكثر من نوع، من بينها فئات متداولة في أوساط الصقارين ومسابقات الصقور، مثل: الجير شاهين ومثلوث الجير وغيرها، إذ يسعى المنتجون من خلال اختيار خطوط الإنتاج إلى الوصول إلى صفات محددة تتعلق بالسرعة أو الحجم أو اللون أو الأداء. وأضاف أن الاختلاف بين الصقور لا يقتصر على مسمى النوع أو الفئة، إذ يولي الصقار اهتماماً كذلك بخط الإنتاج والصفات الفردية للصقر ونتائج عائلته والغرض من اقتنائه، لا سيما مع اختلاف المواصفات المطلوبة بين صقور السباقات وغيرها من مجالات الصقارة. ويتيح المزاد للصقارين والمهتمين فرصة الاطلاع على مختلف أنواع وفئات الصقور في موقع واحد، والتعرف على إنتاج المزارع المحلية والدولية وتجاربها في اختيار السلالات وتطوير خطوط الإنتاج، ويستمر في استقبال زواره حتى الخامس والعشرين من أغسطس الجاري.

تاريخ الخبر	1448-03-01	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	1	الكاتب	



"الجير بيور" و"مثلوث جير" من سلوفينيا يسجلان حضورهما في المزاد الدولي لمزارع

إنتاج الصقور



الرياض - واس

تسجل صقور "الجير بيور" و"مثلوث جير" من إنتاج إحدى المزارع السلوفينية حضورها في المزاد الدولي لمزارع إنتاج الصقور 2026، الذي ينظمه المركز الوطني للصقور في مقره بملهم شمال مدينة الرياض، ضمن تنوع الصقور وخطوط الإنتاج التي تعرضها المزارع المحلية والدولية المشاركة.

وأوضح عبدالله بن إبراهيم آل بو عيين، مالك إحدى مزارع إنتاج الصقور المشاركة من سلوفينيا، أن المزرعة تشارك للمرة الأولى في المزاد بعدد من صقور "الجير بيور" و"مثلوث جير"، مشيرًا إلى أن وجود الصقور المتنوعة يمنح الحدث قوة وتنافسية أكبر، ويضع المنتج المحلي أمام إنتاج قادم من مزارع دولية في مكان واحد.

وبين آل بو عيين أن المنافسة بين المنتجين المحليين والدوليين تتيح التعرف على مستويات مختلفة من الإنتاج، وتدفع المزارع إلى مواصلة تطوير صقورها، مؤكدًا أن المنافسة تعد جزءًا أساسيًا من تطور أي منتج، خاصة مع تعدد الخيارات أمام المشتري وارتفاع مستوى المقارنة بين المعروض. ويستقبل المزاد الدولي لمزارع إنتاج الصقور زواره يوميًا حتى الخامس والعشرين من أغسطس الجاري، وسط حضور للمزارع والمنتجين والصقارين والمهتمين بالصقور من داخل المملكة وخارجها.

تاريخ الخبر	1448-03-01	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	2	الكاتب	



القائمة بالأعمال الأمريكية تزور المزاد الدولي لمزارع إنتاج الصقور 2026



الرياض - واس

زارت القائمة بالأعمال في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية لدى المملكة جينفر لارسون، المزاد الدولي لمزارع إنتاج الصقور 2026، الذي ينظمه المركز الوطني للصقور بمقره في قلمهم (شمال مدينة الرياض)، بمشاركة نخبة من مزارع الإنتاج المحلية والدولية، ويستمر حتى 25 أغسطس الجاري. واستمعت القائمة بالأعمال الأمريكية لشرح حول فعاليات المزاد والمزارع المشاركة والموروث الثقافي العريق الذي يسعى المركز للحفاظ عليه.

وتجولت في أجنحة المزاد، واطلعت على أبرز أنواع الصقور المعروضة وطرق العناية بها، وزارت أجنحة المزارع المشاركة وأجنحة المستلزمات، وجناح "مقار المستقبل"، وتابعت بارسون فعاليات الليلة الرابعة من منصة المزاد، التي شهدت عرض أربعة صقور.

ويعد المزاد الذي يقام على مدى 21 يومًا، الحدث الأكبر من نوعه على مستوى العالم، إذ يجمع نخبة سلالات الصقور المنتجة عالميًا، ويشكل وجهة سنوية للصقارين ومنتجي الصقور، في تجسيد لجهود المملكة في الحفاظ على موروث الصقارة التاريخي وتعزيز حضوره الثقافي

تاريخ الخبر	1448-03-01	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	5	الكاتب	



بيع 5 صقور في الليلة الخامسة لمنصة المزاد الدولي لمزارع إنتاج الصقور 2026



الرياض - واس

بيعت خمسة صقور بمبلغ 223 ألف ريال في الليلة الخامسة من ليالي منصة المزاد الدولي لمزارع إنتاج الصقور 2026، الذي ينظمه المركز الوطني للصقور ب مقره في مَلهم شمال الرياض، بمشاركة مزارع إنتاج رائدة من جميع أنحاء العالم، ويستمر حتى الـ 25 من أغسطس الجاري، وسط حضور لافت من الصقارين والزوار المهتمين بهذا الموروث.

وجاءت بداية الليلة بالصقر الأول فرخ جبر بيور من مزرعة سلوفينية، وبدأت المزايعة عليه بمبلغ 50 ألف ريال، وبيع بمبلغ 61 ألف ريال، بعدها عرض الصقر الثاني فرخ جبر شاهين من مزرعة إسبانية، وبيع بمبلغ 40 ألف ريال.

ومن مزرعة كندية عرض الصقر الثالث فرخ مثلوث جبر، وبيع بمبلغ 42 ألف ريال، بعدها عرض الصقر الرابع فرخ جبر شاهين من مزرعة إسبانية وبيع بمبلغ 30 ألف ريال، وكان ختام الليلة مع الصقر الخامس فرخ جبر تبع من مزرعة إيرلندية، وبيع بمبلغ 50 ألف ريال. ويوفر المزاد وجهة موثوقةً وفريدةً من نوعها لنخبة الصقور من حول العالم، عبر تنظيم مزاد تنافسي مباشر وسريع، يجمع الصقارين والمنتجين وعشاق الصقور من السعوديين ومختلف دول العالم، تنقل فعالياته عبر القنوات التلفزيونية الناقلة للحدث والبث المباشر لحسابات المركز على منصات التواصل الاجتماعي.

تاريخ الخبر	1448-03-01	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	2	الكاتب	



ميدان نجران للهجن يقيم غداً سباق سنّ "الحقايق فما فوق"

نجران - واس

يقيم ميدان نجران للهجن غداً وبعد غدٍ، سباق سنّ "الحقايق فما فوق"، وذلك على ميدان الهجن بنجران.

ويتكوّن سباق الغد من (15) شوطاً، فئة "حقايق"، منها (8) أشواط "للبار"، و(7) أشواط "للقعدان"، ومسافتها (3) كلم، فيما سيتكوّن سباق يوم السبت من (15) شوطاً، فئات "حيل، زمول، ثنايا، جذاع، لقايا"، خصص منها (8) أشواط "للبار"، و(7) أشواط "للقعدان"، ومسافتها من (4) كلم، حتّى (5) كلم.

تاريخ الخبر	1448-03-01	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	5	الكاتب	



5 كؤوس تتصدر الأسبوع الرابع من موسم سباقات الخيل بالطائف بجوائز 1.7 مليون ريال

الطائف - واس

تنطلق غدًا منافسات الأسبوع الرابع من موسم سباقات الطائف 2026 على ميدان الملك خالد للفروسية بمحافظة الطائف، بإقامة الأمسيتين السابعة والثامنة يومي الجمعة والسبت، بواقع (11) شوطًا في كل أمسية، وبإجمالي جوائز مالية يبلغ (1.7) مليون ريال، تتصدرها 5 كؤوس تشهد مشاركة نخبة من الجياد. وتُفتتح منافسات الكؤوس يوم الجمعة بكأس تحدي نادي سباقات الخيل، المقام على مسافة (1600) متر، وبجائزة مالية قدرها (150) ألف ريال، حيث يبرز الجواد "تحزيم" بشعار صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز، إلى جانب الجواد "كافلهم" بشعار أبناء الملك عبدالله بن عبدالعزيز. وفي كأس جامعة أم القرى للأفراس، على مسافة (1600) متر وبجائزة تبلغ (150) ألف ريال، تشارك الفرس "الخنساء" بشعار عبدالله سعيد المداح، إلى جانب "غراممي" و"دانس ديسير" بشعار الشيخ عبدالله حمود المالك الصباح، و"نوافع" بشعار أبناء الملك عبدالله بن عبدالعزيز.

ويشهد كأس الورد الطائفي، المقام على مسافة (2000) متر وبجائزة قدرها (150) ألف ريال، مشاركة الجواد "مستحسن" بشعار أبناء الملك عبدالله بن عبدالعزيز، إلى جانب "يرعبههم" بشعار فهد ضيدان العتيبي، و"داربي" بشعار عبدالله عبدالعزيز العدساني. وتتواصل منافسات الكؤوس يوم السبت بإقامة كأس شبرا على مسافة (1200) متر، وبجائزة مالية قدرها (150) ألف ريال، بمشاركة الجواد "جهدون" بشعار صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز، و"فاله زين" بشعار الشيخ عبدالله حمود المالك الصباح، و"انهمر" بشعار عايض صناد الشيباني، والفرس "كوافل" بشعار فواز محارب المشرافي.

وفي كأس المصيف، المقام على مسافة (2000) متر وبجائزة تبلغ (150) ألف ريال، يشارك الجوادان "حافظك الله" و"يمكن" بشعار صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز، إلى جانب "الكمندان" بشعار أبناء هيف محمد عبود القحطاني، و"وكيد" بشعار أبناء الملك عبدالله بن عبدالعزيز. ودعا نادي سباقات الخيل أهالي محافظة الطائف وزوارها إلى حضور منافسات الأسبوع الرابع والاستمتاع بالأجواء السباقية والفعاليات المصاحبة، إلى جانب المطاعم وأركان الضيافة والباقات المخصصة للجمهور، فيما تتاح تذاكر الدخول مجانًا عبر الحجز من خلال تطبيق "ويبوك".

تاريخ الخبر	1448-03-01	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	5	الكاتب	



نادي سباقات الخيل يطلق موسم الرياض 2026/2027 بـ 69 شوطاً وجوائز 197.8 مليون

ريال



سبق

أعلن نادي سباقات الخيل برنامج موسم سباقات الرياض 2026/2027 الذي ينطلق 16 أكتوبر المقبل على ميدان الملك عبدالعزيز للفروسية حتى 17 أبريل 2027، متضمناً 69 شوطاً من الكؤوس الكبرى بإجمالي جوائز 197.8 مليون ريال، مع رفع قيمة عدد من الكؤوس واستحداث سلسلتي تاج الرياض وسيف الرياض.

أعلن نادي سباقات الخيل برنامج موسم سباقات الرياض 2026/2027، الذي تنطلق منافساته يوم الجمعة 16 أكتوبر المقبل على ميدان الملك عبدالعزيز للفروسية، وتستمر حتى 17 أبريل 2027، متضمناً حزمة من التطويرات النوعية والمستجدات البارزة التي تعكس تطور البرنامج السباقى والدعم المستمر للإنتاج المحلي، وتسهم في ترسيخ مكانة الرياض على خارطة سباقات الخيل العالمية.

ويشتمل البرنامج على 69 شوطاً من الكؤوس الكبرى بإجمالي جوائز مالية تبلغ 197.8 مليون ريال، ضمن منافسات تمتد على مدى ستة أشهر.

وبهذه المناسبة، رفع الأمير بندر بن خالد الفيصل، المستشار بالديوان الملكي رئيس مجلس إدارة هيئة الفروسية ورئيس مجلس إدارة نادي سباقات الخيل، الشكر لخدام الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، على ما يحظى به قطاع الفروسية وسباقات الخيل من دعم مستمر.

وقال الأمير بندر: «أسهم هذا الدعم في ترسيخ مكانة المملكة على خارطة سباقات الخيل العالمية، ويأتي موسم الرياض 2026/2027 امتداداً لهذه المسيرة، برنامج يحمل مبادرات وتوجهات نوعية تعكس طموحنا في تقديم موسم أكثر قوة وتنافسية، ومواصلة الارتقاء بمستوى السباقات بما يواكب المكانة التي وصلت إليها المملكة عالمياً».

رفع الجوائز المالية لعدد من الكؤوس الكبرى

شملت أبرز مستجدات البرنامج رفع الجوائز المالية لعدد من الكؤوس الكبرى، إذ ارتفعت جائزة كأس خادم الحرمين الشريفين، الشوط المفتوح الفئة الثالثة (G3) والمؤهل لكأس السعودية، من 1.5 مليون ريال إلى مليوني ريال، كما ارتفعت جائزة كأس ولي العهد، الشوط المفتوح المصنف (Listed)، من مليون ريال إلى 1.5 مليون ريال.

وارتفعت جائزة كل من كأس الملك سعود وكأس الملك فيصل (Listed) من 800 ألف ريال إلى مليون ريال لكل منهما، فيما ارتفعت جائزة كأس الأمير نايف بن عبدالعزيز وكأس الأمير سلطان بن عبدالعزيز من 700 ألف ريال إلى 800 ألف ريال، إلى جانب رفع جائزة بطل ميدان الملك عبدالعزيز (Listed) من 300 ألف ريال إلى 500 ألف ريال.

وعلى صعيد التصنيفات، جرى رسمياً ترقية الديربي السعودي (Saudi Derby) إلى الفئة الثانية (G2)، ضمن التطور المستمر للمكانة الفنية للسباق.

أمسية كؤوس المؤسس بجوائز 10.9 مليون ريال

شهدت روزنامة الموسم تحديد موعد أمسية كؤوس «المؤسس» الملك عبدالعزيز في 12 مارس 2027، وتبلغ جوائز كؤوسها الرئيسية 10.9 مليون ريال، لتكون أغف أيام الموسم المحلية من حيث جوائز الكؤوس.

إعادة تسمية سباق الأفراس العربية

شملت المستجدات كذلك إعادة تسمية سباق الأفراس العربية الأصلية (Listed) ليحمل اسم «الأميرة نورة بنت عبدالرحمن بن فيصل»، بجائزة مالية تبلغ 300 ألف ريال، على أن يُقام ضمن أمسية كؤوس «المؤسس» الملك عبدالعزيز.

وفي إطار إثراء البرنامج وتعزيز التنافسية، استحدث نادي سباقات الخيل سلسلتي «تاج الرياض» المخصصة للإنتاج المحلي، و«سيف الرياض» المخصصة للأفراس المستوردة (مفتوح)، إذ تُقام سلسلة «تاج الرياض» عبر ثلاث جولات بإجمالي جوائز يبلغ 6 ملايين ريال، فيما تبلغ جوائز سلسلة «سيف الرياض» مليوناً و537 ألف ريال.

وتأتي هذه التطويرات ضمن جهود نادي سباقات الخيل المستمرة لتطوير برنامج السباقات في المملكة، وتعزيز جودة الموسم وتنافسيته، بما يدعم مكانة الرياض وجهة بارزة لسباقات الخيل إقليمياً وعالمياً.

تاريخ الخبر	1448-03-01	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	6	الكاتب	



"الأمن البيئي" يضبط مخالفًا لنقله حطبًا محليًا في محمية الإمام فيصل بن تركي

الملكية



الرياض - واس

ضبطت القوات الخاصة للأمن البيئي مواطناً مخالفاً لنظام البيئة، لنقله (15) متراً مكعباً من الحطب المحلي في محمية الإمام فيصل بن تركي الملكية، وطبقت الإجراءات النظامية بحقه، وتسليم الكميات المضبوطة للجهة المختصة.

وأوضحت القوات أن عقوبة نقل الحطب والفحم المحليين تصل إلى (16,000) ريال لكل متر مكعب، حاشيةً على الإبلاغ عن أي حالات تمثل اعتداءً على البيئة أو الحياة الفطرية على الرقم (911) بمناطق مكة المكرمة والمدينة المنورة والرياض والشرقية، و (999) و (996) في بقية مناطق المملكة، وستعامل جميع البلاغات بسرية تامة دون أدنى مسؤولية على المبلّغ.

تاريخ الخبر	1448-03-01	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	5	الكاتب	



"الأمن البيئي" يضبط مواطناً مخالفاً لنظام البيئة في محمية الإمام عبدالعزيز بن محمد

الملكية



الرياض - واس

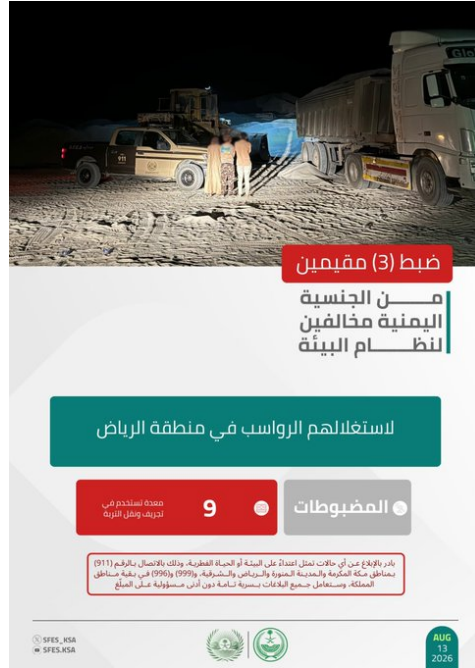
ضبطت القوات الخاصة للأمن البيئي مواطناً مخالفاً لنظام البيئة لدخوله بمركبته في الفياض والروضات البرية المحمية في الإمام عبدالعزيز بن محمد الملكية، واتخذت الإجراءات النظامية بحقه.

وأوضحت القوات أن عقوبة دخول المركبات والسيارات في الفياض والروضات البرية المحمية تصل إلى (2,000) ريال، حاشية على الإبلاغ عن أي حالات تمثل اعتداءً على البيئة أو الحياة الفطرية على الرقم (911) بمناطق مكة المكرمة والمدينة المنورة والشرقية، وفي بقية مناطق المملكة، وستعامل جميع البلاغات بسرية تامة دون أدنى مسؤولية على المبلّغ. و(999) و(996)

تاريخ الخبر	1448-03-01	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	4	الكاتب	



"الأمن البيئي" يضبط (3) مقيمين مخالفين لنظام البيئة في منطقة الرياض



الرياض - واس

ضبطت القوات الخاصة للأمن البيئي (3) مقيمين مخالفين لنظام البيئة من الجنسية اليمنية؛ لاستغلالهم الرواسب في منطقة الرياض، وطُبقت الإجراءات النظامية بحقهم.

وأوضحت القوات أنه تم ضبط (9) معدات تستخدم في تجريف ونقل التربة، حاثّة على الإبلاغ عن أي حالات تمثل اعتداءً على البيئة أو الحياة الفطرية على الأرقام (911) بمناطق مكة المكرمة، والمدينة المنورة، والرياض، والشرقية، و(999) و(996) في بقية مناطق المملكة، وستعامل جميع البلاغات بسرية تامة دون أدنى مسؤولية على المبلّغ.

تاريخ الخبر	1448-03-01	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	4	الكاتب	



"الأمن البيئي" يضبط (4) مواطنين لارتكابهم مخالفة الصيد دون ترخيص في منطقة المدينة المنورة

المنورة



المدينة المنورة - واس

تمكنت الدوريات الميدانية للقوات الخاصة للأمن البيئي وهي تؤدي مهامها في تنفيذ نظام البيئة في منطقة المدينة المنورة من ضبط (4) مواطنين لارتكابهم مخالفة الصيد دون ترخيص، بحوزتهم بندقية هوائية، و(16) ذخيرة شوزن، و(14) كائنات فطرية مصيدة، وجرى إيقافهم واتخاذ الإجراءات النظامية بحقهم، وإحالتهم إلى الجهة المختصة.

وشددت القوات الخاصة للأمن البيئي على الالتزام بنظام البيئة ولوائح التنفيذ التي تحظر صيد الكائنات الفطرية، مؤكدة أن عقوبة الصيد دون ترخيص غرامة (10,000) ريال، وعقوبة الصيد في أماكن محظور الصيد فيها غرامة (5,000) ريال، وعقوبة صيد الضب غرامة (3,000) ريال. وأهابت بالمبادرة بالإبلاغ عن أي حالات تمثل اعتداءً على البيئة أو الحياة الفطرية، وذلك بالاتصال بالرقم (911) بمناطق مكة المكرمة والمدينة المنورة والرياض والشرقية، و(999) و(996) في بقية مناطق المملكة، وستعامل جميع البلاغات بسرية تامة دون أدنى مسؤولية على المبلّغ.

تاريخ الخبر	1448-03-01	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	9	الكاتب	



شرطة منطقة عسير تقبض على شخص لارتكابه مخالفة صيد "الوعل" المهدد بالانقراض



أبها - واس

تمكنت شرطة منطقة عسير بالتعاون مع القوة الخاصة للأمن البيئي بمنطقة عسير، من القبض على المواطن حسين ظافر حسيين القحطاني، لارتكابه مخالفة صيد كائن فطري مهدد بالانقراض "الوعل"، وضبط بحوزته مسدس، و(20) ذخيرة متنوعة، و(4) كائنات فطرية مصيدة، وجرى إيقافه واتخاذ الإجراءات النظامية بحقه، وإحالته إلى الجهة المختصة. وشدد الأمن العام على الالتزام بنظام البيئة ولوائحه التنفيذية التي تحظر صيد الكائنات الفطرية، مؤكدة أن عقوبة صيد الوعل غرامة (60,000) ريال، وعقوبة الصيد دون ترخيص غرامة (10,000) ريال، وعقوبة الصيد في أماكن محظور الصيد فيها غرامة (5,000) ريال.

وأهاب بالمبادرة إلى الإبلاغ عن أي حالات تمثل اعتداءً على البيئة أو الحياة الفطرية، وذلك بالاتصال بالرقم (911) بمناطق مكة المكرمة والمدينة المنورة والرياض والشرقية، و (999) و (996) في بقية مناطق المملكة، وستعامل جميع البلاغات بسرية تامة دون أدنى مسؤولية على المبلّغ.

تاريخ الخبر	1448-03-01	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	7	الكاتب	



"حرس الحدود" بتبوك يضبط مخالفين للائحة الأمن والسلامة للأنشطة البحرية



تبوك - واس

ضبطت الدوريات الساحلية لحرس الحدود في محافظة الوجه بمنطقة تبوك، مواطنين مخالفين للائحة الأمن والسلامة لمزاولة الأنشطة البحرية في المناطق البحرية للمملكة؛ وذلك لممارستهما الصيد دون تصريح، واستخدامهما أدوات محظورة، وطُبقت الإجراءات النظامية بحقهما بالتنسيق مع الجهات المختصة.

وأهاب حرس الحدود بالجميع الالتزام بالأنظمة والتعليمات المتعلقة بحماية الثروات المائية الحية والإبلاغ عن أي حالات تمثل اعتداءً على البيئة أو الحياة الفطرية، وذلك بالاتصال على الرقم (911) بمناطق مكة المكرمة، والمدينة المنورة، والرياض، والشرقية، و(994) في بقية مناطق المملكة، وستعامل جميع البلاغات بسرية تامة دون أدنى مسؤولية على المبلِّغ.

وزارة البيئة والمياه والزراعة
Ministry of Environment Water & Agriculture



شكرا لكم

الادارة العامة للإتصال المؤسسى والاعلام



MEWA_KSA



939

www.mewa.gov.sa